

- عدد الأسئلة الكتابية: 17 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

غادي نستهل أولا بقطاع العدل، بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير العدل حول تنامي ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، هذا السؤال موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد من السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ابغينا نسولكم حول الوضعية ديال العقارات، خاصة العقارات اللي تيسوتلوا عليهم بعض الأطراف، واحنا تبعنا كانت رسالة ملكية موجهة للسيد وزير العدل 30 دجنبر 2016، وبعد الرسالة مباشرة الحكومة جاءت بتعديل المادة 4 في القانون 39.08 اللي تتكلم على الحقوق العينية، بغينا نشوفو المآل ديال هاذ التصدي لهاذ الفئة ولهاذ الأشخاص اللي تيتزاموا على عقارات الغير فين وصلات، السيد وزير العدل المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

أولا شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة على الاهتمام بهذه الظاهرة البالغة الخطورة، وكما تفضلتم فهذه الظاهرة كانت موضوع رسالة ملكية سامية تم توجيهها لوزير العدل والحريات، وتنفيذا للتعليمات الملوية الواردة في الرسالة، إذن أستعرض بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة، على المستوى التشريعي، كما تفضلتم تعديل المادة 4 من مدونة الحقوق العينية بالإضافة للوكالة ضمن الوثائق الواجب تحريرها بمحرر رسمي أو من طرف محامي مؤهل لذلك.

مقترح تعديل المادة 2 من القانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، تقدمت به فرق الأغلبية بمجلس النواب وفريق الكونفدرالية الديمقراطية بمجلس المستشارين، والوزارة تفاعلت إيجابيا مع هذا المقترح بتشكيل لجنة تقنية لتدارسه وإعداده.

منح الصلاحية للنيابة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة واتخاذ تدابير العقار موضوع التصرف إلى حين البت في القضية، إجراء تعديل تشريعي

محضر الجلسة الثانية والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 23 ربيع الأول 1439هـ (12 ديسمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبع دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وكذلك لأجوبة الحكومة.

غادي نستهل جلسنا هذه بأول قطاع، قطاع العدل، غادي نعطيو الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما جد من مراسلات، الكلمة لكم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنابة عن السؤال الفريد الموجه لقطاع الشؤون الخارجية لارتباط السيدة كاتبة الدولة بمهمة خارج أرض الوطن.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق حول مراجعة السعر المخصص لحمل المنتج التقليدي عبر النقل الجوي الموجه لقطاع الصناعة التقليدية إلى جلسة لاحقة.

ومراسلة ثالثة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار يلتمس من خلالها تأخير تقديم سؤال الفريق الموجه لقطاع الشؤون الخارجية، حول مواكبة وتنفيذ مشاريع الملكية في إفريقيا إلى آخر الجلسة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء

12 ديسمبر 2017، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛

الملكية، وشفنا مجموعة ديال الأوضاع، كايين مشاكل متعددة ديال واحد المجموعة ديال الفئات، ولو أنه جاء القانون ومنع على الجماعات القروية والحضرية أنها ما تبرمش عقود، ولا العقود تيدرهم غير المحامي أو لا (notaire) أو لا العدول، ومع ذلك كايين وثائق يعني تيديروها اللي عندهم رغبة في هذا الأمر وتيتحايلوا على القانون وتيديروا واحد المجموعة ديال الأشياء، هاذو هما اللي ابغيناكم، السيد الوزير المحترم، يعني باش تتصداو لهم باش يعني تعطيوا واحد الثقة، لأنهم دابا حتى المواطنين المغاربة ولا الأجانب كل مرة تيمشي للمحافظة يقبل واش العقار ديالو مازال ولا وقع فيه ما وقع.

نعطيكم مثال: في مراكش كايين واحد الترامي دابا على واحد العقار محفظ، وكايين العقارات اللي هي غير محفظة وكثيرة، خاصة في البوادي حتى هي تيقوع فيها بعض المؤامرات، وهاذو هما اللي ابغيناكم، السيد الوزير، تتصداو لهم بصرامة، واحنا نعرفو كيف ما قلت في البداية أنكم في المكان المناسب، ولو أنه في الحقيقة هاذ الدور هو دور النيابة العامة، ولكن بحكم أتم الوصي على القطاع في اتصال مع الوكيل العام باش هاذ الأمر يتدار لو حد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الثاني لأن السيد الوزير ما عندوش الوقت أو الوقت ديالو انتهى، السؤال الثاني موضوعه تأخر المغرب في اعتماد العقوبات البديلة للفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشير موضوع الاعتقال الاحتياطي جدلا كبيرا في وسط القانونيين والحقوقيين، نظرا لانعكاسه وارتباطه بوضعية السجون والسجناء بالمغرب، فحسب إحصائيات مديرية السجون وإعادة الإدماج، فنسبة السجناء الاحتياطين بلغت إلى 40% من مجموع السجناء، وهي أرقام إن دلت على شيء فإنما تدل على كون إيجاد بدائل الاعتقال الاحتياطي هو السبيل الأنجع لمعالجة إشكالية الاكتظاظ بالسجون المغربية.

وانطلاقا مما سبق نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، أين وصل مشروعكم الطموح المتعلق بتعديل قانون المسطرة الجنائية بشكل يعوض الاعتقال الاحتياطي بعقوبات بديلة؟

ثانيا، ما هي بدائل الاعتقال الاحتياطي الممكنة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

يتعلق بالسجل التجاري حتى يشمل إلى جانب الشركات التجارية الشركات المدنية التي لا تمارس أعمال تجارية، إضافة لصلاحيه الجهة المسيرة للشركة ضمن البيانات الأساسية التي يتضمنها النموذج 7.

على المستوى التنظيمي والعملي، تم إنجاز إشهار رقمي من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية لكافة الرسوم تحت خدمة محفظتي، يتم من خلاله إشعار المالكين بالتقييدات التي ستنجز على رسوهم العقارية عبر رسائل نصية (SMS) وبالبريد الإلكتروني، حصر العقارات المحفظة المعمولة المملوكة للمتعين الأجانب أو المغاربة لاتخاذ الترتيبات اللازمة، اتخاذ ترتيبات للتأكد من صحة الوثائق والعقود المبرمة بالخارج، إحداث مركز إلكتروني للأرشيف يخص العقود المبرمة من طرف الموثقين، اتخاذ التدابير بشأن احتفاظ كتابة الضبط بالمحاكم بنظائر من العقود المحررة من طرف المحامين وتسجيلها وترقيتها في سجل خاص معد لهذه الغاية. حث المحافظين على الأملاك العقارية على عدم تقييد التصرفات العقارية للشركات المدنية العقارية بالرسوم العقارية، كلما تبين أنها تمارس نشاطا تجاريا إلا بعد تسجيلها بالسجل التجاري، دعوة النيابة العامة إلى الحبس على التدخل في الدعاوى المدنية المرتبطة بهذا الموضوع وقضايا تذييل العقود بالصيغة التنفيذية وكذلك تتبع الأبحاث الجارية بشأن القضايا الاستيلاء على عقارات الغير.

إذن هاذ اللجنة تواصل عملها وتنكب على دراسة كل الملفات والشكايات التي تحال إليها في محاولة للإسهام من الحد من الظاهرة وتحقيق الأمن العقاري ببلادنا.

شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم للتعبير على الجواب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

احنا لا نشك نهائيا في الجهود التي كتنوموا بها، نتعرفو الكفاءات والقدرات ديالكم، السيد الوزير.

ولكن، السيد الوزير، هاذ الموضوع هو متشابك، موضوع ماشي عادي وموضوع ما يمكنش يتحل يعني بهاذ المساطر اللي تكلمت عليها، السيد الوزير، خاصة يعني الجانب المتعلق بالمحافظة والإعلان والإشعارات، لأن هذا موضوع فيه تحايلات تدار من مجموعة ديال الأطراف، لأن لاحظنا كايين عقارات كثيرة ديال الأجانب وقع فيها التزوير والتدليس والترامي والتواطؤ ووقعت فيها مجموعة ديال المتدخلين، اللي حتى الإدارة إلا ما كانتش واحد المواكبة وواحد البيضة يصعب الأمر باش يعني تلقى الخيوط ديال هاذ الفئات.

احنا شفنا الملف ديال الدار البيضاء واللي من أجله جات الرسالة

عامة لمدة تتراوح بين 40 ساعة و600 ساعة.

تعتبر المحكمة...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

لا بد أن ننوه بهذه التوضيحات التي قدمتها السيد الوزير المحترم، حول هاذ الموضوع الهام آملين أن تجعل الحكومة بالإصلاحات التشريعية ذات صلة مرتبطة بإصلاح جوهرى للقانون الجنائي، بغية ملاءمته مع المرجعية الدستورية الجديدة والتطور الحقيقي الذي تشهده بلادنا في احترام طبعاً للشواهد الدستورية ولارتباطه بالحقوق الفردية وحقوق المجتمع ووفورها حقوق المغرب، حقوق الوطن.

السيد الوزير،

حقيقة هاذ المعتقلين الاحتياطين كيكونوا عبء على الدولة وحتى على المستخدمين ديال السجون، كذلك الاكتظاظ واللي كيكون لا فيما يخص الملابس، لا فيما يخص الإطعام ديال هاذ السجناء، لا فيما يخص واحد العدد ديال المسائل.

لهذا، احنا في المجتمع ديالنا، السيد الوزير، قبل ما نخرجو بهاذ القانون ولا بد ما نوعيو المجتمع ديالنا، لأن كاع المتقاضين فين ما امشينا لهاذ المحكمة راه ضروري شي واحد كيبيغي شي واحد يتعتقل، وهذا هو اللي صعب، وهذا هو اللي أثر على السجون ديالنا بهاذ المعتقلين الاحتياطين، وفي الآخر كيدوز واحد المدة ديال السجن ديال 6 أشهر ولا 7 أشهر وفي الأخير كنعطيوه البراءة ديالو.

ولهذا، السيد الوزير، إذا كانت هاذ البدائل اللي كيف ما جبتها، السيد الوزير، احنا معكم فيها واحنا في مجلس المستشارين نصوت معكم فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس القطاع، قطاع العدل ننقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه تسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية الموضوعين رهن إشارة مختلف المحاكم، لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا جزيلاً للسيد المستشار وللفريق الحركي المحترم، هذا سؤال بالغ الأهمية، وكما تفضلتم كايين اكتظاظ في السجون وكايين ارتفاع ظاهرة الاعتقال الاحتياطي، وموازة مع مسلسل إصلاح القضاء، هناك مشروع إصلاح كبير لكل القوانين المنظمة لمجال العدالة والقضاء، إذن الموضوع ديال المسطرة الجنائية الآن في لمساته النهائية، وموضوع العقوبات البديلة إذن مشروع القانون الجنائي هو الآن أمام لجنة العدل في الغرفة الأولى يتضمن عدة عقوبات بديلة هي الآن بصدد المناقشة مع السادة النواب المحترمين.

إذن من أهم العقوبات البديلة الغرامة اليومية، عقوبة يمكن للمحكمة أن تحكم بها بدلا من العقوبة الحبسية على غير الأحداث وهي مبلغ مالي تحدده المحكمة عن كل يوم من المدة الحبسية المحكوم بها والتي لا يتجاوز منطوقها في المقرر القضائي سنتين، يتم تحديد مبلغ الغرامة اليومية بين 100 درهم و2000 درهم عن كل يوم وتراعي المحكمة في تحديدها الإمكانيات المادية للمحكوم عليه وخطورة الجريمة.

ثانياً، تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية، يمكن الحكم بهذه العقوبات التي تتضمن تقييدا لبعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية كبديل للعقوبات السالبة للحرية التي لا يتجاوز منطوقها في المقرر القضائي سنتين، يلتزم المحكوم عليه بتنفيذ العقوبات داخل أجل لا يتجاوز 5 سنوات من صدور تاريخ المقرر تنفيذه، تحدد هذه العقوبات كما يلي:

- مزاولة المحكوم عليه نشاطا مهنيا محمدا أو تتبعه دراسة أو تأهيل مهني؛

- إقامة المحكوم عليه بمكان محدد والتزامه بعدم مغادرته أو بعدم مغادرته في أوقات معينة؛

- فرض رقابة يلزم بموجبها المحكوم عليه من قبل قاضي تطبيق العقوبات أو قاضي الأحداث إذا تعلق الأمر بحدث بالتقدم في مواعيد محددة وحسب الحالات إما إلى المؤسسة السجنية أو مقر الشرطة أو الدرك أو مكتب الموظف المكلف بالمساعدة الاجتماعية بالمحكمة؛

- خضوع المحكوم عليه لعلاج نفسي؛

- تعويض أو إصلاح المحكوم عليه للأضرار الناتجة عن الجريمة.

ثالثاً، العمل لأجل المنفعة العامة، يمكن للمحكمة أن تحكم بعقوبات العمل من أجل المنفعة العامة كبديل للعقوبة السالبة للحرية إذا كان المحكوم عليه بالغا من العمر 15 سنة على الأقل، وارتكب وقت ارتكاب الجريمة أن لا تتجاوز العقوبة دائماً سنتين حبسا، يكون العمل لأجل المنفعة العامة غير مؤدى عنه وينجز لفائدة شخص اعتباري عام أو جمعية ذات منفعة

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

مجموعة من موظفي الجماعات الترابية من مختلف الرتب والدرجات موضوعين رهن إشارة مختلف محاكم المملكة.

تساءل عن عدد هذه الفئة وعن آفاق تسوية وضعيتها وإدماجها في قطاع العدل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

شكرا لفريق العدالة والتنمية.

وبالفعل كما تفضلتم، السيد المستشار، النقص في الموارد البشرية دفع ببعض المحاكم أن تلجأ إلى الاستعانة بموظفي الجماعات المحلية التي تفضلت مشكورة بوضع عدد من الأطر.

إذن الإحصائيات اليوم في الوزارة تشير إلى أن عدد الموظفين هو 141 موظف تابعين للجماعات المحلية أي غير منتمين لقطاع العدل، هاذو فيهم فئتين، الفئة الأولى تم وضعها رهن الإشارة لدى المحاكم قبل صدور المرسوم التنظيمي المتعلق بالوضع رهن الإشارة المؤرخ في 30 يناير 2014، وفئة ثانية تم وضعها رهن الإشارة بعد صدور هذا المرسوم.

بالنسبة لهذه الفئة والامتيازات الممنوحة لموظفي وزارة العدل، الآن كائنا اجتماعات متواصلة لتسوية هذه الوضعية والاستفادة من تعويضات، طبقا للمادة 8 من هذا المرسوم.

بالنسبة لموضوع إدماج الموظفين الموضوعين رهن الإشارة اللي ماشي في وضعية إلحاق كائنا صعوبة قانونية لأنه النظام الأساسي للتوظيف العمومية وكذلك المرسوم المحدد لكيفية وشروط الوضع رهن الإشارة لا يتيح إمكانية إدماج الموظفين الموضوعين رهن الإشارة في أسلاك الإدارة، في حين أن اللي في مسطرة الإلحاق ممكن، واحنا في الوزارة مستعدين لحل كل هذه الإشكالات حالة حالة.

هاذو العدد كفو، عندي تقني 13 واحد، سائق 11، تقني متخصص 1، الأعوان 13، كاتب إداري 8، متصرف 7، متصرف مساعد 5، مساعد إداري 36، مساعد تقني 27.

إذن بالنسبة لهاذ السادة الموظفين الوزارة رهن الإشارة للنظر حالة حالة في الراغبين في الإدماج في أسلاك وزارة العدل.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم من أجل التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

نحن في الحقيقة لا نطلب إلا العدل من قطاع العدل لهذه الفئة، فهذه الفئة أولا عدد مقدور عليه، ثانيا هم محرومون من العديد من التعويضات والامتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم في نفس القطاع، فلا يعقل أنهم يقومون بجميع الأعباء، بل بالأعباء أحيانا التي يتكلف بها موظفو القطاع من ترتيب الجلسات، وتضمين التأخيرات والأحكام، وتضمينها بالملفات ومحرومون من هذه الامتيازات.

ثم أن هذه الفئة منهم من قضى عقودا بهذه الصفة، ويتقاضون أجورهم من الجماعات التي وضعتهم رهن الإشارة، وهذا فيه حيف أيضا على الجماعات التي تؤدي تعويضاتهم وأجورهم، ثم أن بعضهم في قلق دائم على مصيره، خاصة وأن بعضهم موضوع رهن إشارة محاكم بعيد عن مقرات عمله الأصلية، وبالتالي أنه له وضع اجتماعي واستقرار عائلي معين دائما مهدد فيه، خاصة أن الأمر مربوط بمسألة الانتخابات.

ثم أن التحجج بالإشكال القانوني، أنا أتساءل عن دور المرسوم المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات الذي صدر منذ غشت 2015، وصدر منشور لتطبيقه بتاريخ يناير 2016، ويقول بأنه يكفي أن يتقدم موظف عمومي بطلب ليم دجه أو نقله إلى إدارة عمومية أخرى من جماعة إلى جماعة أو من جماعة إلى إدارة أو العكس، إذن أنه حتى الإجراء، الوضع القانوني أعتقد أنه ييسر ويسهل هذا الأمر.

ثم لا بأس على الأقل كإجراء انتقالي من تمكينهم من الامتيازات والتعويضات التي يتمتع بها زملاؤهم، لأنه لا يعقل أن يكون موظفين في نفس المكتب يقومون بنفس المهام ونفس الوظائف ونفس الأعباء ويتقاضى أحدهم تعويضا وامتيازاً، والآخر محروم منه، مع أن الاثنين هم موظفون عموميون يخضعون لقانون الوظيفة العمومية.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فيما تبقى لكم من الوقت إذا بغيتو لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا المستشار.

أولا لا بد أن أحبي الجهود ديال هذه الفئة من الموظفين وتأكيدي الاعتراز ديالنا بهم. بالنسبة للامتيازات سيتمتعون بكل الامتيازات ديال زملاء

كأينة تقريبا واحد 4000 قصر وقصبة متركزة بصفة عامة في الجهة جنوب الشرقي ديال المملكة، والتي تبقى منها يالا واحد 1000 ديال القصور والقصبات التي ساكنين فيها تقريبا واحد المليون ديال السكان.

في الفترة ديال قبل 2012 تم الإنجاز ديال واحد 17 عملية واليوم تنشغل على واحد العشرة ديال القصور النموذجية التي تمت فيها العملية ديال الترميم، وأخص بالذكر في الراشيدية عندنا قصر تابوعصامت اولاد يحيى، تنغير عندنا قصر أيت الحاج، احيطان وقصر ألييف، وفي زاكورة عندنا قصر أمزرو وقصر تسركات، فكيك كذلك عندنا قصر ديال المعازيز وديال زناكة وفي طاطا عندنا قصر أركو، هاذو واحد 10 ديال القصور النموذجية تمت عملية الترميم بصفة استعجالية وذات أولوية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

في الواقع فإن الإحصائيات المتوفرة لدينا كما جاء على لسانكم هي 4000 قصر وقصبة تتكون من 250000 ألف سكن تأوي تقريبا مليون نسمة وحوالي 75% من هذه المنشآت في حالة متدهورة أو محجورة وتوزع هذه القصور والقصبات على 4 الجهات، دائما الجهات التي هي في وضعية صعبة، الجهة الشرقية، جهة درعة تافيلالت، وكذلك جهة كلميم سارة، وجهة مراكش تانسيفت.

احنا، السيدة الوزيرة، ما تنكروش في الحقيقة المجهودات التي تداروا، كين مجهود كبير، وهاذ القصور والقصبات التي هضرت عليهم في هذا المنطقة ديال درعة تافيلالت احنا وقفنا على مجموعة ديال العمل التي باشرناه معكم في هاذو..

وكنتمنى أولا، السيدة الوزيرة، أنك تديري زيارة لهاذ المنطقة هاذي باش تشوفي هاذ القصور والقصبات ومدى الأهمية دياهم بالنسبة لا الساكنة ولا للسياحة؟ لأنه كما تعرفين هاذ القصور تيلعبوا واحد الدور كبير في جلب السواح، وهذا ما يملكش نخليهم في هاذ الوضعية وفعلا بادرتم أنكم عملتم على مجموعة ديال القصور والقصبات، ولكن لا بد كذلك من مجهود آخر لأنه القصور والقصبات في هاذ المنطقة هي باش معروفة، كما تتعرفوا تتسمى الطريق ديال 1000 قصبة، وبالتالي لا بد يكون مجهود مخصص لهاذ المنطقة هاذي فيما يخص هاذ البنائيات.

ثانيا، هاذ البنائيات كان فيها إشكال ديال الترخيص للناس كيفاش يعاود يينوا بالتراب، هذا إشكال كبير الذي كيتوضع على الجماعات كلهم التي تيعطيوها هاذ الترخيص، وبالتالي لا بد كذلك أننا نحاولو نتعاونو مع الساكنة باش يمكن لنا نلقاو واحد المخرج قانوني لهاذ الناس، لأنه ما يمكنش حاليا ما يقاش اليد العاملة التي كتعمل في هاذ ولاو قلالوا، وبالتالي القصور لا بد خاصهم يتبنواوا بهاذ الطريقة هذه، وحتى الطريقة ديال البناء دياهم ماشي

ديالهم. بالنسبة للإدماج، الذي يرغب في ذلك حالة حالة، الوزارة مستعدة للتعاطي إيجابيا معه.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد وزير العدل على مساهمته القيمة في هاذ الاجتماع.

وننتقل إلى قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، السؤال الأول يتعلق حول الدور الآيلة للسقوط للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

تعرف عدة مدن وقرى إشكالية الدور والمآثر التاريخية الآيلة للسقوط وضمنها العديد من القصور والقصبات، ورغم المجهودات المبذولة في هذا الصدد، سواء من طرف القطاعات المعنية أو من طرف المجتمع المدني عبر بوابة التعاون الدولي، فإن المنجزات لا تزال دون مستوى الطموح، وعليه نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول ما يلي:

أولا، ما هي التدابير التي تتخذونها لحماية هذه الذاكرة العمرانية؟

ثانيا، ما هي استراتيجيات الحكومة لتحسين وترميم هذه البنائيات ومنحها أمدا جديدا في الحياة؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة فاطنة الكحيل، كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني

والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهذا السؤال المهم، والوزارة وعيا منها بالمخاطر التي كتمثل الدور الآيلة للسقوط سواء على الأرواح وعلى ممتلكات المواطنين، أول شيء دارت واحد الإطار قانوني للاشتغال به هو القانون 94.12 الذي يحدد الأدوار ديال جميع المتدخلين فهاذ الدور الآيلة والمباني الآيلة للسقوط، وكذلك أصدر المرسوم تطبيقي الذي يحدد المعايير ديال المصادقة على تصميم التجديد الحضاري.

ثانيا، العملية ديال الإحصاء تمت عملية إحصاء هاذ المباني الآيلة للسقوط في 2012 من طرف وزارة الداخلية، وانضح بأن العدد ديالها هو 43697 بناية، تم الترميم ديال واحد 4000 بناية منها قبل 2012، واليوم نشغل على برامج لمعالجة حوالي 22548 بناية آيلة للسقوط، هذا فيما يخص المدن العتيقة في الوسط الحضري.

فيما يخص القصور والقصبات عندنا واحد الإحصائيات التي تتقول بأن

تبقاش وتكون شفافية ويكون الوضع وما يكونش هاذ الظاهرة تتفشى بسرعة، خصوصا إلى ربطها بالحركة ديال العقار في المغرب خصوصا عملية البناء اليوم كان واحد التراجع، كين واحد الركود، هل هناك إسقاط فيما يخص هاذ العملية؟
شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

هو في السؤال ديالكم الحمد لله جاء لأن بعض المنعشين العقاريين هما اللي تتعاملوا بهاذ القضية ما تسمى (بالنوار) إذن هاذي ما شي عملية اللي هي بالمطلق وإنما بعض الممارسات من طرف بعض المنعشين العقاريين، متى تتكون هاذ المحاولة؟

هي ملي يكون العرض والطلب ما فيممش توازن، وباش نعالجوا هاذ القضية هاذي، الوزارة دارت واحد العدد ديال الإجراءات والتدابير للحد من هاذ القضية هاذي.

أولا اشتغلت على تنويع وتكثيف العرض السكني وافتحنا واحد الأقطاب عمرانية ومدن جديدة.

وثالثا عبقوا إغناش السكن الموجه للطبقات ذات الدخل المحدود واللي الثمن ديالو معروف وهو 250 ألف درهم و140 ألف درهم.

ثانيا حاولنا نديرو واحد المسطرة لتحصين المنتج السكني من الانزلاقات أثناء عملية التسويق بإلزام المنعش العقاري بإشهار ثمن البيع بمكاتب البيع وموقع المشروع والإشارة إلى كونه مدعم من طرف الدولة، فضلا عن إسناد هاذ العملية للموثق.

إذن هاذ الأمور كلها من المفروض أنها تحد من هاذ القضية ديال "النوار".

الإجراء الخامس هو إلزام أعضاء الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين باش يوقعوا واحد الميثاق ديال الآداب وأخلاقيات المهنة.

ثانيا، كاتبة الإمكانيات ديال مراجعة الأئمة من طرف المصالح ديال وزارة المالية ديال الضريبة، هاذو هما بعض الإجراءات اللي درنا وكنشغلوا بتعاون معكم، لأن هاذ العملية كتم بين المنعش وبين المواطن، خص لا بد من فضح هاذ الأمور هاذي والتصدي لها بالمجتمع المدني والفاعلين والمواطنين وخاصة نواب الأمة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أي كان يمكن لو بيني بهم، فزاكورة ولا تنغير ولا الراشيدية ولا ورزازات ولا جهة تارودانت وكذلك طاطا هاذو ناس اللي معروفين بهاذ البنائات هاذو وعندهم ذيع كبير فيه السيدة الوزيرة.

كنتمنى أنه السيدة الوزيرة ومن خلالكم تشكروا الإخوان كلهم اللي تيشتاغلوا فهاذ العمل هذا، وتنتمنى أنكم تزورونا قريبا باش يمكن لنا نخدمو معكم في (le terrain).
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على التعقيب فيما تبقى لك من وقت.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير اللي نبغي نذكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأن كاتبة هناك واحد التوجيهات ملكية سامية الداعية للوجوب للاعتناء بالرأس المال اللامادي والتاريخي والثقافي للمملكة مع الحفاظ على التراث المعماري والهندسي لختلف الجهات، القضية ديال مواد البناء المحلية واليد العاملة المحلية هاذي واحد البند قائم وتتحرص الوزارة يعني على التطبيق ديالو.

فيما يخص الزيارة الميدانية أحنا في الأيام المقبلة، إن شاء الله، عندنا واحد البرنامج مسطر وتنمى باش تواجبوا وتحضروا حتى نحكم بالعين المجردة على مدى الإنجازات ومدى التوافق ديالها مع الهندسة المعمارية المحلية والخصوصية الجهوية كل جهة، جهة، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقلوا للسؤال الثاني موضوعه شيوخ ظاهرة "النوار" في المعاملات العقارية للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد اللطيف أهدوج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

الزملاء والزميلات المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

السؤال يتعلق بعملية التجارة في القطاع العقاري وخصوصا ما يصطلح عليه بالنوار، هاذ الاصطلاح داخل في المعاملات التجارية وأصبح شائع، هاذ الظاهرة بالضبط هي التي نساألها اليوم من خلال آسنا هما الأسباب والمسببات اللي تتدفع لهاذ العملية ديال النوار من جهة؟

ثم كذلك آسنا هما التدابير اللي تتسعى الحكومة باش هاذ العملية ما

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف ابدوح:

شكرا السيدة الوزيرة.

الموضوع الأساسي فهاذ العملية وفهاذ "النوار" هي اللي مرتبطة بالسعر اللي كتنحدد الضريبة، لأن أي عقار تباع كتنكون فيه ضريبة على البيع، هاذيك الضريبة الثمن ديالها والأساس المرجعي ديالها هو اللي فيه الغموض، وكيدفعنا الناس آخرين اللي خافين إلى تكون عندهم المراجعة هنا كتنكون "النوار".

إذ إلى كانت الشفافية وكان الوضوح وكان ما يسمى بـ (zoning) ديال الأئمة وعارفينها الناس، ذاك المواطن اللي بغا يشري ذاك المحل سواء سكن أو عقار أو أرض المهم عقار تعبر الثمن وتيعرف شنو اللي كين، وذاك اللي غادي يبيع تيكون حتى هو عارف الثمن عندو واحد (fourchette) باش يكون فيها شي شوية ديال.

دبا الآن هاذ الشيء ما كايبنش أي واحد تبيع وتيشري شكون هذا اللي ما بغاش يبيع العقار ديالو مكيبعو إلا ضرورة ولا كيدير به التجارة، إذن بغا يبيع ولكن هو تيكون عندو الخوف من المصلحة ديال الضرائب فالمراجعة، كتنكون المراجعة بعض المرات كتنكون صعبة وكتنفقد له الموازنة ديال العمل اللي كيقوم به.

فلذلك احنا اللي كتنناو هو بتنسيق مع هاذ الموضوع ديال الضرائب يكون واحد الشفافية وكتنكون واحد المراجعة سنوية، لأنه الثمن كيطلع وكيبط، ولكن خصو يكون معروف عند الجميع ما يقاش مخبي، دبا الآن حتى كيتفاجأ به ذاك اللي باع ولا كيتفاجأ به ذاك اللي شري، إذن اللي كيشجع "النوار" هو هاذ القضية هاذين هاذو كيفكرو باش يديرو والآخري حتى هما تيفكرو باش ما تجرى فيهمش، وكتبنا غادية هاذ العملية منتشرة.

فلذلك بصفتكم وصي على هاذ القطاع لتخليقه ولدفعه ولمساعدته، خصوصا وأنه المستوى ديال المواطنين راه ارتفع جدا وخصوصا حيث تنتكلمو على الناس اللي كيبغو يشريو راه حتى هما مكيرغبوش فهاذ التعامل، لأنه تعامل ما فيش وضوح، كيشري اليوم بواحد الثمن وحيث يبغي يبيع حتى هو تيولي عندو واحد التبخيس ديال قيمة العقار اللي استفاد منه.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار الرد على التعقيب السيدة كاتبة الدولة الكلمة لك.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان

وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

أنا متفقة معكم، السيد المستشار، على هاذ المقاربة هاذي، ولكن

الوزارة كانت دارت واحد استصدار واحد النظام مرجعي لتحديد أسعار المعاملات العقارية وهاذ النظام المرجعي تنشر في 27 يناير 2015 بالجريدة الرسمية، حيث يمكن من تقدير سعر العقار بفضل نظام مركز للمعطيات، سواء كانت شقة أو لا عمارة أو لا فيلا، كما يروم تصفية الضرائب والرسوم المتزبنة على المعاملات العقارية بشكل منصف ودقيق وتعزيز مناخ الثقة بين المستثمرين والمشتريين.

هاذ القضية ديال "النوار"، خصنا نجتهدوا فيها جميعا، لأن هذه ممارسات بين بائع وشاري، وكنعرفوا هاذ القطاع ديال العقار مبني على الربح، كل ما مريخ كل ما كيعتبر راسو مستفيد، رغم التحفيزات اللي دارت الوزارة لهاذ المعاشين العقاريين في السكن الاجتماعي بالخصوص، تحفيزات ضريبية بقي بعض المعاملات في هاذ الإطار ديال "النوار"، وخاص هنا السلطة المحلية والمجتمع المدني ونواب الأمة يعاونونا في هاذ الإطار هذا، وغنجتهدوا جميع إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتنقل إلى السؤال الثالث، موضوعه دور الحكومة فيما يخص مراقبة جودة السكن الاقتصادي، للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، الفريق الاشتراكي، يسائلكن عن دور الحكومة في مراقبة جودة السكن الاقتصادي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان

وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الفريق الاشتراكي على هاذ السؤال، اللي نبغي نقول لكم، السيدات والسادة المستشارين، بأنكم تكونوا على يقين بأن الجودة والسلامة والاستدامة في البناء هي من أهم مرتكزات البرنامج الحكومي بصفة عامة.

الوزارة اليوم كتعمل على توفير سكن اجتماعي اللي عندو واحد المواصفات هندسية وعمرانية ضمن مقاربة موجهة بالأساس إلى إشراك القطاع الخاص في مختلف برامج هاذ السكن.

الحكومة مع المنعشين العقاريين أو مع الجمعية ديالهم إلى حدود 2020، ولكن الواقع العملي أيضا يكذب، هاذ الناس هاذوا راه ساكنين في صناديق إسمنتية في مساحات ضيقة، يعانون الأمرين.

المشكل الأول في فصل الصيف تتراد عليهم الحرارة وفي فصل الشتاء، أحنا الحمد لله على أمطار الخير، مثلا البارحة راه الناس عانوا من الأمتعة ديالهم تعرضت للضرر وأن الفريق لو لم يتسلم ملف متكامل حول ما كيناش جودة في السكن الاقتصادي أو السكن الاجتماعي كما بغينا نسميوه، لا ما بادر إلى طرح هذا السؤال في إطار دوره الرقابي على الحكومة.

أحنا اللي بغينا نقولوا ينبغي الحكومة هي متضامنة، أحنا عارفين الوكالة الحضرية كين رؤساء الجماعات الترابية، ينبغي تجديد الرقابة راه ما خصوص ذلك المنعش العقاري يجي يدير شقة نموذجية في (la maquette) وبموه بها السلطات العمومية، بموه بها الحكومة وبموه بها المتقاضيين ونين يجي يسلم في رمشة عين في غفلة من الجميع يأخذ رخصة المسابقة، والحال كين مواقع وكين الاحتجاجات وكين حتى الدعاوى المنشورة أمام القضاء تؤكد بأن هاذ المغاربة واللي الدستور اليوم واللي الدولة اليوم واللي الحكومة اليوم لا السابقة ولا الحالية أخذت على عاتقها باش المغرب ديالنا يكون المواطن عندو الحق في سكن لائق في إطار التضامن الاجتماعي، راه أحنا بغينا نقولوا راه كين أنا ما نتمشم حتى لا أبالغ، ولكن كين منعشين سامحهم الله لا يقومون بالواجب المفروض عليهم قانونا.

ثانيا، السيدة الوزيرة المحترمة، المقومات ديال السكن اللائق راه المرافق الأساسية ما يمكنش تجيبوا الناس في ضواحي الرباط أو الدار البيضاء بحال حي الرحمة وتجيوا تسدوا عليهم، ما كين مرافق ديال الحياة الضرورية، ما كينش إنارة عمومية، ما كينش الطرق، ما كين مساجد، ما كين مدارس ونقولوا أحنا عندنا سكن اقتصادي أو منتج أو أحنا نحارب السكن الغير اللائق.

إذن في هاذ المنظور هذا ينبغي على الحكومة أن تراجع باش نوصلوا للهدف المنشود اللي احنا متفقين عليه جميع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار الرد على التعقيب السيدة الوزيرة من فضلك فيما تبقى لك من وقت.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

السيد المستشار، كين بعض الأمور اللي أتقاسمها معكم وكين بعض الأمور اللي يمكن فيها اشوية ديال المبالغة، المراقبة تقتضي تظافر جهود الجميع والوقوف في عين المكان في القضية ديال كابتة التسليم، ملي تيكون يعني الموثق هو اللي تيسر على تضمين العقود بالبيع وآجال التسليم لضمان

البرنامجين اللي كابتة كلهم كنعرفهم، كين البرنامج السكن الاجتماعي ديال 140 ألف درهم و250 ألف درهم، اللي كيم في إطار واحد الاتفاقية مع الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، بحيث هناك تحفيزات للمنعشين العقاريين شريطة الالتزام بنود دفتر التحملات التي من بينها شروط السلامة والجودة والاستدامة.

كيف تم المراقبة ديال الوزارة لهاذ السكن؟ فهناك أربعة مراحل أثناء إعداد الاتفاقية مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقية، يتم إرسالها إلى المصالح الخارجية ديال الوزارة باش اتبعوا ويعرفوا بأن كابتة واحد المشروع سكني عندهم في الجهة وفي نفوذ التراب الوطني ديالهم.

ثانيا، في المرحلة ما قبل انطلاق المشروع، كنعرفوا باش انطلق المشروع خصو واحد الرخصة من البلدية ولا من الجماعة اللي في نفوذ التراب ديالها فين غادي يكون هاذك المشروع، باش يكون عندو هذيك الرخصة كابتة واحد الشروط ملزمة، أولا إلزام احترام الإجراءات القانونية بصفة عامة.

ثانيا، الدراسات التقنية والمعمارية لضمان الجودة ضرورية وسلامة البناء، تسليم ملف كامل لمثلي الوزارة على الصعيد المحلي، وفي مرحلة الإنجاز كيكون واحد ضرورة إنجاز تقارير دورية لتقدم الأشغال من طرف المنعشين وتسليمها للمصالح الجهوية للوزارة.

ثانيا، الشهادة اللي محممة هي شهادة المطابقة لبنود دفتر التحملات، وهذه واحد الشهادة إلزامية باش يكون المنعش العقاري في وضعية سوية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب، ولكن باسم الفريق الاشتراكي أود أن أوضح بأن كنا تحدثن عن مقومات ديال السلامة والجودة، نظريا على مستوى دفتر التحملات أو الوثائق أنا متفق معك، ولكن السيدة الوزيرة المحترمة على مستوى الواقع أو على مستوى التشخيص الميداني في تامسنا، سلا، طنجة، تطوان في ربوع المملكة، التشخيص الميداني يقول أو يناقض ما جاء على لسانك، لأن هناك فرق كبير بين التشخيص وبين الواقع ديال هاذ السكن الاجتماعي أو هاذ المنتج الاجتماعي اللي كين في بلادنا، وبين ما هو مسطر في الوثائق.

ثانيا، السيدة الوزيرة، احنا هاذ التحفيزات اللي كيخذوها المنعشين العقاريين متفقين مكين مشكل، لا على مستوى العقار هما راه كيخذوا التحفيزات منذ شراء القطاع الأرضية أو الوعاء العقاري، كين تحفيز.

كين تحفيز وكين تحفيز ضريبي على حسب الاتفاقية اللي دارتها

المناسب، لأن في غالب الأحيان السلطة المحلية ملي كنتدخل ليكون المواطن تقدم في القضية ديال البناء.

ثانيا، عندنا الإطار القانوني القانون 66.12 اللي خلق واحد الجدل، ولكن مؤخرا صدرت ذيك المذكرة المشتركة بين وزارة التعمير إعداد التراب والإسكان وسياسة المدينة ووزارة الداخلية، اللي حاولت تعطي واحد الخرج لنوك العراقل ديال هاذ القانون وكاينة القضية، كيف قلنا، ديال ملي تنكونو أمام الأمر الواقع كتحاولو نأهلو هذيك الأحياء العشوائية بشبكات طرقية بشبكات التطهير، بالإشارة العمومية وبعض المرافق الضرورية.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب الكلمة لكم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على التوضيح، ولكن والواقع هو أنه المغاربة اليوم كيعرفوا على أنه ما كايناش إرادة سياسية للحسم في هذا الموضوع، لأنه هاذ البؤس اللي كيعيشوه هاذ المواطنين كاينة استغلال بشع، التحالف ديال بعض رجال السلطة وبعض المنتخبين، لأنه تنعرفوا اليوم هاذ الناس اللي ساكنين في الهوامش يستغلون انتخابيا، وكل المنتخبين كيمشيو عندهم باش يصوتو عليهم باش يخرجوهم من ذاك البؤس، ورغم ذلك كيبقاو دائما في الاستغلال الدائم لخالتم الاجتماعية.

واليوم هاذوك المواطنين يفتقدون لأدنى شروط الحياة، ما عندهم واد حار، ما عندهم سكن، ما عندهم حتى شي حاجة، بالعكس حتى الحقوق البسيطة دياهم كمواطنين ياخذو وثائق إدارية خاصهم يعطيو الرشوة، باش تكون إعادة الإيواء في كل المدن باش تدير إعادة الإيواء سمعوا المغاربة، وسمعوا المواطنين المعاناة ديالو، من المقدم حتى لبعض القياد حتى لبعض رجال السلطة.

اليوم ما كاينش شفافية في إعادة إيواء هاذ قاطني دور الصفيح، اليوم كيجي السلطة مع بعض المنتخبين مع بعض الانتهازيين وكيجلسوا وكيدبروا (compromis) على ذوك الضعفاء والمساكين، وكيقولك أجي أنت نعطيوك هاذ البقعة شوكة، أجي أنت تستغند من إعادة الإيواء وأنت بقي بلاصتك، ما كاينش إرادة حقيقية ديال الحكومة، وهنا نقول كان على الحكومة هذا هو الملف الاجتماعي، كنا كنبطلو من الحكومة فهاذ المجال، نعطي أمثلة أنا من قتيطرة عين السبع من 2008، والمنتخبين ديال المدينة ومع الحكومة كيقولوا لذوك المواطنين الوضعية ديال هاذ دور الصفيح وهاذ إعادة إيواء هاذ المنطقة ونقول لك المنطقة سميتها عين السبع في السنة المقبلة غادي يفكوا هاذ المشكل، وكيبقاو دائما ذوك المواطنين، اليوم الشتا، واش تنعرفوا الحالة ديال ذوك المواطنين كيف عايشين؟ وهاذوك المواطنين هما اللي امشاو معنا للمسيرة الخضراء، هما في الانتخابات اللي كيصوتوا، هما

الشفافية، ويلزم دفتر التحملات المعش العقاري بالتكلف بأشغال الصيانة قبل التسليم المؤقت وكذا بعد التسليم لمدة سنة، هذه كلها ضمانات إلى بان شي عدم الجودة أو لا شي غش هو المعش العقاري ملزم بتنفيذه.

ثانيا، القضية ديال الصناديق ديال الإسمنتية، عندنا خيار إما غادي نديروا واحد الإستراتيجية بواحد العقار اللي توفّر سكن لائق لجميع المغاربة اللي تيسكنوا في سكن غير لائق، أو لا غادي نمشيو في المساحات وما يمكنلناش نلبو الطلب ديال الجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والآن غادي ننتقلو في نفس القطاع إلى السؤال الرابع موضوعه البناء العشوائي بالمدن، من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

نسائلكم ومن خلالكم نسائل الحكومة والبرنامج الحكومي على البناء العشوائي في المدن، اللي أصبح وصمة عار على المجال الحضري ديال بلادنا؟ وبالتالي كاين برامج متعددة لمحاربة دور الصفيح، أين وصلت الحكومة خلال هاذ التجربة السابقة وخلال تجربتكم في محاربة هاذ السكن؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أولا هذه القضية ديال البناء العشوائي هو أمر قائم، فيه عوامل كثيرة ومتشابهة كنصيبو راسنا قدام واحد الحي عشوائي لا واحد العدد ديال البناءات عشوائية، وبالتالي كيفاش غادي نديرو معها.

عندنا جوج دالمقاربات، إما مقارنة استباقية اللي على الأساس ديالها خصوصا يكون عندنا واحد التهيئة عمرانية قادرة لاستقبال جميع الطلبات بتنوع السكن الاجتماعي والسكن ديال الطبقة المتوسطة والسكن بصفة عامة.

هاذ القضية ديال التهيئة العقارية في الواقع خاصها تكون عملية كتسهل المراقبة ديال البناء العشوائي اللي هي موكولة إلى السلطة المحلية، وهاذ المراقبة كلها مرهونة بمدى نجاعة هذه المراقبة، واش المراقبة كتنادر في الوقت

السؤال الأول، دعم استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير، نسألكم عن التدابير المتخذة من أجل دعم استثمارات الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، نبغي تؤكد أن هاذ الموضوع من أهم المواضيع في المغرب المعاصر، لأسباب متعددة كنعرفوها اختيارنا مشينا فواحد التوجه طاقى أن ننتج أفضل وأن نستهلك أفضل لأسباب أتم تعرفونها، باغني نطول شي شوية وخا ما يكونش عندي التعقيب، فقط لكي يعرف الرأي العام.

بلادنا كتنخلص 6 مليار ديالار باش تستورد 93% من الحاجيات ديالها الطاقية، بمعنى سيادة البلد واقتصاد البلد ومالية البلد كلها مرتبنة إلى الخارج، لذلك اتخذ قرار أن ننتج أفضل وأن نستهلك أفضل، أضف إلى ذلك الأبعاد اللي الجميع يتحدث عنها مناخية، بيئية، صحية، إلى غير ذلك، فالتوجه هو هذا في السياسة الطاقية يمكن تحي فرصة إن شاء الله وندخلو في التفاصيل ديالها.

تختاروا 5 قطاعات اللي كيتعتبروا أكثر استهلاكا لهاذ الموضوع ديال الطاقة التي نستوردها مرة أخرى بجوالي 54 مليار ديالار الدرهم، 5400 مليار ديالار السنتم، مشينا فالاتجاه ديال الصناعة اللي حتى هي تستهلك بشكل كبير ديال النقل 36%، الصناعة كذا و20%، السكن كيتستهلك أيضا الطاقة بجوالي 28% إلى 30% وكاينة الفلاحة.

الفلاحة عندها جوج ديال الحوايج، هي أنها كتنستهلك ولكن بالإضافة إلى ذلك كتنستهلك البوطاغاز جزء من 7 دالمليار السنة الماضية اللي دعمتها الدولة واللي يمكن غنوصلو هاذ السنة ل 10 ديالار المليار، دائما كنعطي هذا الرقم اللي ممكن تبني بها 2 موائن، 2 مطارات، طريق سيار، طرق في العالم القروي، 10 مستشفيات جامعية، 10 ديالار الجامعات، إلى غير ذلك.

فما عندناش اختيار، أنا باغني نقول جميعا ما عندناش الحق نمشيو في هذا الاتجاه، فمشينا في هذه السياسة اللي تقدمت للحكومة في انتظار تقدم إن شاء الله للمجلس الوزاري، تفاوضنا مع جميع القطاعات، آخر الترتيبات مع وزارة المالية، ووزارة الفلاحة باش ابتداء من 2018 نعاودو نحيو البرنامج اللي كان اتفق عليه في 2013 باش يمكن لنا نعاونو الفلاح يستعمل الألواح الشمسية، وليس فقط الألواح الشمسية، حتى الطاقات الكلاسيكية يمكن لنا نعدلو فيها، وخا نستمر كنعتملو البنزين، راه ممكن

اللي كيديروا كل شيء، وبالتالي الحكومة ماشي...

وملي تتقولوا لنا بعض الأسر ما عندهاش باش تخلص، الحكومة عندها صناديق متعددة، صافي وحلتوا في هذوك المواطنين مساكين اللي دراوش ما عندهمش، الغالب الله، ولا خاصنا نخليوهم ضدا على رغبة المغرب والنموذج المغربي، أنهم يبقاو في البؤس باش نستغلوهم غدا انتخاييا، يستغلوهم بعض الساسة في الرشاوي إذا ابغاو يصلحوا إلى دار قصديرة خاصو يخلص عليها.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار الرد على التعقيب الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

أولا، السيد المستشار أحيي فيك التعبير بواحد الشعور العميق، ولكن اللي نبغي نقول لك بأن الوزراء في الحكومة المغربية حتى هما مغاربة وحتى هما كيقدرو هاذ المعاناة وكيشغلوا باش يلقاو الحلول الممكنة.

اللي يمكن اللي نقول لك، نخلو معي السيدات والسادة المستشارين المحترمين لولا ما كانش برنامج مدن بدون صفيح اللي انطلق في 2004 واللي اليوم وصلنا ل 58 مدينة معلنة بدون صفيح، في الأيام المقبلة سنعلن 3 مدن للاتحاق بهذا، فين غيكون المغرب؟ خاصنا نعرفو الواقع المغربي، كاينة ظروف مناخية اجتماعية اللي ربما الهجرة كتنكمل هاذ القضية ديال مدن بدون صفيح، ولكن الحكومة عندها كل العزيمة وكل القناعة للحل ديال هاذ الإشكال.

صحيح كاين بعض التعثرات وبعض الصعوبات ملي كنبغيو نرحلو قاطني مدن الصفيح، وهاذ العملية كنعرف عليها السلطة المحلية، كاينة بعض الحالات اللي كيتعذر عليهم إما بناء البقعة اللي أعطواها لهم ولا أداء هذاك المقدار اللي أعطواهم باش يمشيو للشقة.

إذن البرنامج ديال إعادة الإسكان وإعادة الإيواء هو برنامج قوي وحقيقي، وكاينة إنجازات كبرى اللي يمكن نوقفو عليها في عين المكان، واحنا كنعتمرو بهذا الإنجاز ولا زلنا نظوره ونحسنه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

آخر سؤال في هذا القطاع موضوعه وضعية التعمير ببلادنا من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، أعتقد ما كايش، إذن غايب غادي نطبقو عليه النظام الداخلي، ليس إلا.

نشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع الطاقة والمعادن في 3 أسئلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد فيما تبقى لكم من الوقت للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

كنشكر السيد المستشار على التفاعل.

أعتقد هذا واحد الموضوع ما غادي يكون فيه اختلاف بين أي طرف، أنا أعطيت الأرقام اللي هي أرقام دالة وتوجهات دالة، فقط بقات بعض الترتيبات مع وزارة الفلاحة، هو أنه باش نختاطو من كثرة استهلاك الماء، تنقص الطاقة ويطلع الماء، فبغينا نديرو واحد المنظومة تكنولوجية تجمع بين المراقبة الطاقية والمراقبة المالية، وهي اللي تنشغلو عليها.

ثانيا، بغينا نشوفو أشنو هي المنظومة ديال التحفيزات الجبائية المناسبة باش ما نديروش (des équilibres).

ثالثا، بغينا ندخلو هاذ الشي ديال المعدات الطاقية ضمن (package) اللي تبتعطي للفلاح.

واحنا بصدد الترتيبات المالية في هذا الاتجاه في هذا الاتجاه، باغي نقول للسيدات والسادة المستشارين أن هذا واحد القطاع غادي يخلق آلاف وعشرات الآلاف ديال فرص الشغل، وهذا هو التوجه العام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني في نفس القطاع، موضوعه مآل الاتفاقيات المبرمة بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والجماعات الترابية لإقليم طانطان، من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أقام المكتب الوطني للكهرباء بتاريخ 2003 و 2005 بإبرام اتفاقيتين لتوفير الكهرباء للسكان المجاورة للمدار الحضري بجماعة طانطان، والاتفاقية الثالثة بجماعة الوطنية تمهم حي المحيم وحي البحار، لكن للأسف، السيد الوزير، لحد الساعة لن يتم توقيف العمل بهاتين الاتفاقيتين.

السؤال، السيد الوزير: متى سيتم توقيف العمل بهذه الاتفاقيات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر السيد المستشار المحترم.

ولكن غير باش نؤكد لك أنا حصلت على جميع التفاصيل ديال فيما يتعلق بطانطان، يبدو أن طانطان أنجز ما ألتزم به فيما يتعلق بكهربة الإقليم

نستعملوه بطريقة جيدة، وحا نستعملو الكهرباء يمكن نستعملوها بطريقة جيدة، ويمكن لنا نمشيو حتى بما يسمى بالطاقات الحيوية.

هذا توجه ما عندناش الحق كمغاربة إلا نديرو مجال هذا التوجه هذا، والا غادي نستمر أن السيادة ديالنا والاقتصاد ديالنا والبيئة ديالنا محمد.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

نشكركم بزاف، السيد الوزير، على هذا التوجه، غير كيف عرضتو التغييرات المناخية الصعبة اللي عرفت بلادنا خلال هذه السنوات الأخيرة، وكذلك التوجهات اللي مشات فيها الحكومة، الفلاح اليوم، الفلاح الصغير والمتوسط والكبير، يتمنى من الحكومة تبادر للإعلان على دعم الطاقات الشمسية في القطاع الفلاحي، لماذا؟ أولا تنافسية الإنتاج الوطني.

ما ننساوشاي، السيد الوزير، بأنه الكلفة الطاقية تشكل في سنة عادية، سنة ممطرة عادية أكثر من 30% من الكلفة الإجمالية، وفي المقابل في دول أخرى خصوصا الدول المنافسة، مصر حيث المياه السطحية مجانا، كذلك تركيا اليوم منافس قوي ديالنا في عدة قطاعات، 44% من إيرادات القطاع الفلاحي عبارة عن دعم ديال الدولة.

النقطة الثانية، الاستمرار في توفير منتجات فلاحية جيدة وبأمانة جد مناسبة بالنسبة للسوق الداخلي مقارنة مع دول الجوار.

النقطة الثالثة، واللي هي مهمة السيد الوزير على حسب العرض ديالك، القطاع الفلاحي اليوم لا بد ما نحو المستثمرين للاستثمار في القطاع الفلاحي، كين تخوفات من خلال ضعف المردودية، من خلال ارتفاع هذه التكلفة، خصوصا ما ننساوش أن بعض المناطق الفلاحية راه ما بقاش 4 الفصول، كين فصل واحد، الصيف وشي أيامات ديال الشتا، يعني الطلب على الطاقة، الطلب على الماء، لا بد من الرفع من مردودية القطاع مقارنة مع قطاعات أخرى.

كذلك بالنسبة لتخفيف العبء كيف جيتو على صندوق المقاصة دون المساس بالفلاح الصغير والمتوسط والكبير.

النقطة الأخرى التكلفة ديال الطاقة بالنسبة للقطاع الفلاحي تتجاوز 13% من حيث (Les besoins) ديال الطاقة.

ما ننساوش، السيد الوزير، وهاذ الشي راه توجه ديالكم هذا راه قطاع جد مهم، قطاع استراتيجي ديال البلاد، تهيدرو على 44% من الساكنة ديال المغاربة، وتهيدرو على 20% من الناتج الداخلي الخام وتهيدرو على أكثر 50% من القوى العاملة في بلادنا.

نتمناو، السيد الوزير، هاذ البرنامج يخرج، واحنا كهنين وكمثلي المهنة نضع أنفسنا رهن إشارتكم إلى جانب السيد وزير الفلاحة من أجل الإسراع بإخراج هاذ البرنامج ويكون برنامج قابل للتنفيذ.

شكرا السيد الوزير.

طانطان، والاتفاقيات حتى هما عندي، هاذ الاتفاقيات ديال الأحياء وديال التاريخ فاش داروا والعدد ديال العدادات.

إذن الآن المواطن ديال طانطان مخلص 1006 ديال العدادات مخلص عليهم 1500 درهم هكك، هاذ الاتفاقيات ونعطيهم لك من بعد وتتكلمو أكثر كيف ما قلت.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

لا، أنا جات واحد العدد ديال الشكايات من كثير من الأقاليم حول هاذ المواضيع والزيادة والفاتورة وما تحسبوش فالوقت والعدادات.

أنا طلبت من اللجنة المحترمة راسلها الإخوان، قلت مستعدين يجي المدير العام وندخلو في التفاصيل، لأنه يصعب في سؤال نصلو على التفاصيل، لا الغرفة الأولى ولا الغرفة الثانية، وخاصة موضوع الكهرباء وأتم تعلمون ما معنى موضوع الكهرباء، اللي تنحمدو الله، أنا تنقولها، تنحمدو الله استتعنا ناخذو قرار، أحيانا كان يبدو لا شعبي، أنا أقدنا هذا المكتب وأقدنا هذا القطاع اللي هو قطاع اقتصادي اجتماعي اللي ابغيتو تقولوا فيه تقولوا فيه، واليوم الحمد لله الاستثمارات يعني كبيرة جدا مقدرة إلى 2030 غادي نصلو 40 مليار ديال الدولار في استثمارات في قطاع الكهرباء في البلاد ديالنا، 40 مليار ديال الدولار في استثمارات مع...

هاذ الموضوع هذا أي مواطن امشي ياخذ عداد يتخلص عليه، هاذ الشي راه عادي في المغرب كامل، راه في المغرب كامل، إلى جيتي القنيطرة، امشيتي للرباط، إلى ابغيتي تاخذ عداد تتخلص، تتخلص (branchement) هذا موضوع آخر كيدخل التجهيز، ابغيتي عداد إضافي تتخلص عليه، راه هذا القانون.

الآن إلى كان شي اتفاقية فيها الإعفاء شيء آخر، ولكن الاتفاقية فيها عدد، أنا عندي الأرقام أشنو اللي وقع من بعد هناك العدد ماشي هو اللي ابقى، تزداد عدد آخر ديال السكان، طبعا هو ليس محل اتفاقية، خاص يتدار اتفاقية تعديلية باش يمكن نعالجوه، ولكن عاود اشرح لي إن شاء الله باش نفهم هاذ القضية والمكتب ديالي مفتوح حتى الفريق اللي هناك محليا راه المكتب ديالو مفتوح باش يعالج معكم هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال في هذا القطاع، موضوعه ارتفاع أسعار فواتير الماء والكهرباء من فريق الأصالة والمعاصرة فليفضل أحدهم لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

ديال طانطان، كانت حركة يمكن كنتحدثو الآن على 100%.

وقعت اتفاقيات قديمة، أنا المعطيات اللي عندي أنها أنجزت كاملة، غير باش نوضح، أنا غنجي نقول أشنو اللي ما تدارش؟ ولكن ما عندها علاقة بالاتفاقيات.

ثم كانت أيضا إنجازات في 2015 و2016 كما تعلمون واحد العدد ديال المنازل اللي هي تمت الكهرباء ديالها، أشنو اللي وقع؟ وقعوا (des extensions) وقعت إضافات ديال التجزيئات، هاذي ما كانتش موضوع الاتفاقيات، هاذي مرتبطة إما بالمنعشين العقاريين أو مرتبطة بأشياء أخرى، هذا إذا اتضح بأنه محتاج للدعم التقني، إلى غير ذلك، الدعم المالي يصعب، لأن هذا كيدخل في المدار الحضري، ولكن ما كين باس، إذا كان هناك إشكاليات يمكن لنا ندرسها معكم ونشوفها.

فغير ابغيت نوضح بأنه الأرقام اللي عندي والمعطيات اللي عندي أنه إقليم طانطان وصلنا ربما للأقاليم اللي ربما شملت، إلى بقات بعض الحالات بحال التجزيئات أو توسعات أو شي حاجة محمشة ربما لم تكن في الاتفاقيات، هاذ الشي نتذكرو عليه إن شاء الله ونلقاو لو الحل ما كين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الوزير.

على كل حال غير لتوضيح الصورة، لأن الإشكالية ما هي في الكهرباء، الإشكالية في الاتفاقية.

في 2003 و2005 المكتب الوطني للكهرباء قام بالاتفاقيات على حسب الأحياء، الشيخ عبداتي في الاتفاقية الأولى، والشيخ محمد الغضوفتيكرية وحي القدس، على أساس أن يكون العدادات 414 وكيساهمو المواطنين ب 1500 درهم لكل عداد.

والاتفاقية الثانية فيها عين الرحمة وحي بني كليل وحي النهضة والحي الجديد في الاتفاقية 540 عداد، يعني الآن وصلنا في العدادات ديال المجموع الاتفاقية فيها 954، احنا الآن وصلنا 2060 عداد، ومازال المواطن كيخلص 1500 درهم إلى حد الساعة، السيد الوزير، ما تعجب. هاذ الشي هو اللي كين، إلى حد الساعة المواطن كيستفزو المكتب الوطني للكهرباء ب 1500 درهم كيخلصها ظلما وعدوانا، كيخلصها المواطن، كنعقول لك على أن المواطن كيخلص للمكتب الوطني إلى بغيت تدير عداد في دارك تخلص 1500، وإلى بغيت دير عدادين تخلص 3000 درهم، ما فيها لا الكوفري ولا العداد، هذه غير بحال المساهمة (participation).

دبا السؤال راه مفهوم، السيد الوزير، إذن المطلوب الله يجازيك على أن هاذ التزيف ديال الاستخلاص غير القانوني ابغينا نجبس من إقليم

أو أن هناك أمر ما، الآن مشينا في واحد الاتجاه أنه بالإضافة لهذا الشيء يمكن المواطن بعض المرات ما يتحاطش، الله غالب تيجي رمضان، تيجي الصيف، ما يتحاطش، مشينا في الاتجاه الآن كنعاونو باش يشربو المصاييح على الأقل، دابا راه مشينا الملايين، راه تنتكلمو على 10 الملايين ديال المصاييح وغادي نزيدو أكثر ومشينا أنا الآن بدينا كنسرتيفيو المعدات اللي كنتستعمل فالمنازل اللي هي أقل استهلاكاً، والآن هاذ (la certification) غتكون ويمكن فالمستقبل غنعمو اللي كنتستهلك أكثر.

فإلى كانت هاذ الحالات، أنا أرجوكم وكنتكلم مع الإخوان والأخوات اللي كيمثلوا المواطنين، الباب مفتوح، أي احتجاج نجيو ندرسوه، لأن خاصنا نتعاونو، إلى كان مظلوم نعطيه حقوق، إلى كان خطأ فالإدارة نتحاسبو معها وربما يكون خطأ تقني، وإلى كانت شي حاجة اللي هي معقولة نشرحوها جميعاً للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

فالحقيقة، السيد الوزير، الاحتجاجات ما كانتش معزولة، كانت احتجاجات معلنة وتبعاتها الصحافة ووسائل الإعلام، منها ديال الشمال طنجة، منها الدار البيضاء، فين ما كانت شي مسيرة كيكون رفع الشعار ديال غلاء الفواتير، وبطبيعة الحال هذا موضوع كياتر على القدرة الشرائية ديال المواطن بشكل عام.

هو فالحقيقة ملي وحمنا السؤال، السيد الوزير، من خلالكم نوجه للجهات المسؤولة بشكل مباشر، كالوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وكالمكتب الوطني لتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب وكذلك شركات التدبير المفوض فهاذ القطاعات، لأنهم ما يتعاملوش مع الموضوع بالحساسية اللازمة، احنا نعرفو هاذ الموضوع راه تيلمس جميع الأسر المغربية.

كاين المشاكل اللي عندهم حقيقية هي قلة الموارد البشرية، الناس اللي تيقرو العدادات ما تيقروهاش باستمرار، يعني ناس اللي تيمرو مرة في الشهر ويعتمدو على التقدير، والتقدير (automatiquement) تيحيلنا على (deuxième tranche et la troisième tranche) وهذا واقع ما يمكنش نفيوه لأنه كاين على أرض الواقع.

كذلك هاذوك (les compteurs généraux) اللي تكلمت عليهم راهم كاينين، وكاينة صعوبة كذلك أنت، السيد الوزير، راك رئيس جماعة وتعرف ملي تيجيك طلب ديال إدخال عداد إضافي، راه كاين صعوبة تتطلب لو البلان ديالو، واش عندو فعلاً (permis d'habiter)، ما يمكنش نعطيه 4 العدادات في غرفة واحدة، المدينة القديمة فالدار البيضاء راه 10 أسر كيسكنوا فدار واحدة، ومن المفروض خاص يكون عندهم 10 عدادات وإلا غيتدار لهم (compteur général) وغيخلصوا كلهم ويدخلوا لـ (la troisième tranche)، هاذ الصعوبات الميدانية الحقيقية

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما تنقلوش من المجهودات ديالك، السيد الوزير، ولكن كتشهد البلاد ديالنا عدة احتجاجات بسبب الغلاء ديال الفاكورة ديال الماء والضو، مشاكل كبيرة اللي الفقراء والضعفاء اللي تيعانيو من هاذ المشكل.

لهذا السيد الوزير بغينا نسألوك يعني أشنو حد لهاذ الزيادات المتكررة اللي ولات متكررة دائماً والناس والمواطن راه تيبكي من هاذ الغلاء ديال هاذ الفاكورات؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار..

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السيد المستشار، أشكرك على طرح السؤال.

يمكن كاين احتجاجات ولكن ماشي المغرب كامل، لا، حيث احنا حيث يمكن الصحافة تقول اللي بغات وتقدروها يمكن الرأي العام يقول اللي بغا، ولكن راه لا احنا في الجهاز التنفيذي ولا في التشريع احنا مسؤولين، راه بلادنا تنشوفوها.

كاين احتجاجات، إلا قرنتيا ب 34 مليون مغربي ننسبو الاحتجاجات، ولكن لا يعني أن قليلة ولا كثيرة أننا نغضو العين.

هاذ الاحتجاجات الطريقة باش كنعامل الحكومة اليوم والقطاع الذي أتحمل المسؤولية هو أنه في الديوان ديال الوزير، كاين فريق مقابل غير هاذ الشيء، أنا اخترت واحد مقابل غير هاذ الشيء، كيف ما كنت داير في وزارة التجهيز وراه الإخوان كانوا عارفين، مقابل غير هاذ الشيء ديال المشاكل المحلية باش يمكن نتواصلو مع السادة المنتخبين، وأتما بالخصوص اللي تمتثلوا هؤلاء، باش يمكن لنا نعالجو هاذ الاحتجاجات، باش على الأقل نضبظو هاذ (de quoi s'agit il).

لأنه التقدير اللي خذات فيه الحكومة السابقة وماشي غير الحكومة الحالية أن (tranche) الأولى والثانية هي تتسمى (tranche) اجتماعية، حرصنا كل الحرص بقات الدولة كنساهم باش ما يتزادش على الناس، أشنو اللي تيقوع أحيانا؟ ربما يا إما ما تخلصوش في شهر واحد وتيتجمعوا الشهور، وبالتالي تيقوع واحد.. في (système informatique) وتيولي تيحسبو عليهم (tranche) الثالثة.

وهاذ الشيء بالمناسبة راه أوقفناه وإما الناس تيشتركو في واحد العداد عدة عائلات وبالتالي تيضطروا يكونوا في (tranche) عالية، وحيلنا أيضا المشكل باش نغمر العدادات وهاذ الشيء راه خذينا فيه قرار الحكومة السابقة والحكومة الحالية.

هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، فقد ظلت هذه النتائج دون مستوى
انتظارات إستراتيجية رؤية 2020.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، عن تقييم وزارتك لتطور السياحة في
ضوء الإستراتيجية الوطنية لرؤية 2020 وأهدافها الطموحة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزير للإجابة على السؤال.

**السيدة لمياء بوطالب، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي
والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالسياحة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكر السيد المستشار المحترم الذي قدم واحد الأرقام التي كينبو أهمية
هاذ القطاع ديال السياحة في بلادنا، هاذ القطاع الذي كيشغل جوج
مليون ونصف مباشرة وغير مباشرة، والذي هو الذي في إمكانو باش يحل
مشكل الشغل ديال الشباب الذي تيكون في الجبال، في الشواطئ، الذي
فواحد المنطق ديال بلادنا الذي ما عندهاش شي حاجة أخرى من غير
جال ديال هاذ المناطق وديال هاذ الوجهات.

إذن هاذ القطاع مهم جدا والذي المغرب كيحتمل دوليا واحد المرتبة مهمة.
أيد بلادنا كنعيش واحد الحالة من الأمن والاستقرار، ولكن ما
تيجري في بلدان الحوار والبلدان العربية والإسلامية عندو انعكاسات على
السياح وتسبب واحد التخوف من السياح باش يجيو من كل ما عربي
وإسلامي، وهو تسبب باش تعطل هاذ تحقيق الأهداف ديال الرؤية
2020 التي كانت طموحة جدا.

ومع ذلك، فإن القطاع يعرف تطورا ملحوظا هذه السنة، الحمد لله
هاذ السنة ارتفع عدد السياح بما يناهز 9%، وليالي المبيت في 2017
ارتفعوا بـ 15%، إذن عندنا نمو مهم والذي غادي توصل في 2018 لعدة
أسباب.

إذن اليوم الذي خاص ولا بد وهو إعادة الثقة، هو الرهان الرئيسي
لإطلاق دفعة جديدة للقطاع، إذن إعادة الثقة هي مهمة، عندنا واحد
التحديات مهمة، أولا، خاص ندوزو القوانين، خاصنا نرسمو المرشدين
السياحيين، خاصنا ندوزو قانون ديال وكالات الأسفار، خاصنا ولا بد
ندوزو المرسوم ديال الإيواء الذي مهم جدا، قانون الإيواء الذي مهم جدا الذي
كل شي كينتظروا، وتعطلنا خاصنا ندوزوه إن شاء الله قبل نهاية هاذ
السنة.

وأيا عندنا مشكل ديال انتشار القطاع غير الرسمي، اليوم الذي عندو
برطبا كيكربها وكيتمسى راه أو طيل عبر شبكات، (airbnb) الذي عندو
شي رياض ما مصنفش كيكربيه ومع واحد المستثمرين الذي كيستثمروا
وكيخلصوا الضرائب دياهم، إذن هاذ الذي خاصو يتقن، واحنا كنعخدمو

التي كايئة كيستافدوا منها الشركات.

بالإضافة لهذا كنا كينتظرو أنهم يواكبوا التكنولوجيا ويديرو عدادات
(prépayé) وتكون (la lecture astronomique) تقرا عن بعد،
وتكون أشياء مواكبة، كذلك كنشجعو واحنا كنتكلمو فهاذ الأمسية على
الطاقات المتجددة، تشجعو مثلا في ميدان البناء الذي بغا يستعمل الطاقة
الشمسية باش ما نبقاوش نستعملو هاذ الكهرباء الذي هي غالية فبلادنا،
احنا نتعرفو بأنه راه احنا ماشي بلاد الذي تينج الطاقة، والطاقة راه
معضلة أساسية في الإنتاج بشكل عام وحتى فالحياة ديانا العادية، لأن
بلادنا لا تينج الطاقة، ولكن ما كينش مبادرات رائدة في هذا المجال من
طرف الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الرد على التعقيب، السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أنا باغي نعطي غير بعض الأرقام للتوضيح، 75% من المغاربة كيخلصوا
فالشطر الأول والثاني الذي هما أشطر اجتماعية، 75% من المغاربة يلاه
25% الذي كيدخلو فهاذ الشيء.

الأخطاء، العدادات المشتركة بعدما ما توزعاتش، لأن خاصها ترتيبات،
الحكومة السابقة ومشات الحالية وخا هما كيدخلو فالشطر الرابع تينحسب
عليهم وكيتمقسم على العائلات وكيتمسب الشطر الاجتماعي، كندكر كقولها
لكم، ما كيتحسبب الشطر وخا هما مجموعين، ولكن شجعناهم.

ثالثا، كنتحمل مسؤوليتي، أنا رئيس جماعة، الذي جاب ليا شهادة
إدارية من عند القايد ومن عند الإدارة بأنه كيسكن، كنعطيوه الرخصة
وكنوقع عليها، لا، هاذ الشيء ما كينش، هاذ الشيء مشينا فيه، ويمكن لكم
تمشيو، فانتظار نخلو المشكل الاجتماعي من هنا سنتين فالمناطق التي
تحدث عليها وكاين برنامج طموح من 13500 يلاه بقات 3000 حالة، راه
غنعالج في سنتين، وغنخلو المشاكل ديال الماء والكهرباء دياهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل إلى قطاع آخر قطاع السياحة بسؤال واحد، وموضوعه وضعية
القطاع السياحي بالمغرب من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد منكم
لإلقاء السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يمثل القطاع السياحي ببلادنا حوالي 7% من الناتج الداخلي الخام،
ويعد ثاني مصدر لفرص الشغل، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها

حتى إذا وقعت أزمة خارجية يعني نستجيب للسياحة الداخلية. كذلك كين التحسين ديال جودة الخدمات، كما قلتي لا بد من تحسين ديال المجال ديال النقل، التحسين ديال الاستقبال، التحسين ديال الفندقية، والبنيات التحتية كذلك باش واحد النوع ديال الظروف المؤهلة باش نستقبلوا هاد السياح، كذلك بالنسبة للتنسيق ديال الجهود يعني أنا أعتقد بلي المجال ديال السياحة ماشي مسؤولية ديال وزارة السياحة فقط أو المكتب الوطني ديال السياحة، هذه مسؤولية ديال الجميع، ديال السلطات العمومية، الجماعات الترابية، يعني الوزارة ديال التجهيز والنقل باش توجد البنيات التحتية، خاص واحد النوع ديال النظائر الجهود ديال الجميع باش نوجدو باش نحققو الأهداف ديال الرؤية ديال 2020، إذا بقينا مقتصرين على وزارة السياحة ما غاديش نصلو لهذه الأهداف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع الشغل والإدماج المهني بأربعة أسئلة، السؤال الأول وموضوعه تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة لفريق العدالة والتنمية، تفضل أحد من السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمت،

سؤالنا السيد الوزير هو ما هي الإجراءات المتخذة من قبل قطاعكم وقطاع الحكومة فيما يتعلق بتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة خصوصا على ضوء كين عندنا دستور يتحدث عن الموضوع، كين عندنا قانون إطار تنمى أن تكون الإجابة شافية شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال،

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار والفريق المحترم على تفضله بطرح هذا السؤال.

ابغيت أولا غير نذكركم بأن الحكومة عملت على إدخال تعديلات في القطاع العام عاد جاء القطاع الخاص على المرسومين المتعلقين بتحديد شروط وكيفية تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية، والمرسوم المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر والقانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص حيث نص المرسوم على تدابير إجرائية تيسيرية من شأنها تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج للوظيفة العمومية.

باش نقنو هاد الشيء، واليوم من أجل رفع هاد التحديات تشتغل الوزارة على وضع خطة طريق للقطاع، وفيها خمسة ديال الأولويات: أولا، إعادة إطلاق دينامية الاستثمار، كندمو على مداومة الاستثمار وعلى آلية ضمان القروض، حيث كين مشكل ديال القروض، الأبنك ما بقاش كيمولوا هاد المشاريع في القطاع السياحي، إلى آخره.

وتفعيل الإجراءات المرتبطة بالإعاش والتواصل والربط الجوي وتشجيع شركات الطيران الاقتصادي مع تنمية خطوط الطيران الملكية المغربية، ووضع إطار الحكامة والمساهمة في نموذج الحكومة الموسعة، ورفع من جاذبية وجهات السياحة وتطوير المنتج السياحي. إذن احنا كندمو على هاد الشيء إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

هو فعلا المؤشرات السياحية مشجعة بالنسبة لسنة 2017، كين فعلا ارتفاع ديال عدد السياح، كين ارتفاع ديال مداخيل السياحة، كين ارتفاع ديال السياح الأجانب، ولكن هاد الأهداف هاد ما مستجاباش للطموحات ديال الرؤية ديال 2020، بمعنى مازلنا بعيدين على الأهداف اللي سطرنا ديال 20 مليون سائح، ديال 470 ألف منصب شغل، ديال المضاعفات ديال المداخيل ديال القطاع السياحي، وبالتالي لابد نستغلو جميع الإمكانيات والمؤهلات اللي كيتوفر عليها المغرب، كيفنا قلت المغرب كيميز بالأمن والاستقرار، عندنا ساحل أطلسي متوسطي بمئات الكيلومترات، عندنا تراث ثقافي وحضاري غني ومتنوع، عندنا إمكانات طبيعية هائلة، عندنا تجربة فعلا في المجال ديال الفندقية وفي المجال ديال التسيير، هذه المعطيات كلها ما مستغلاش بالشكل المطلوب باش نحققو الأهداف ديال هذه الإستراتيجية.

وبالتالي لابد، السيدة الوزيرة، من التنوع ديال المنتج السياحي، هذا التنوع هذا لأن جميع المدن ديالنا كيتوفر على جاذبية، إما على صعيد التنوع الثقافي أو الإرث التاريخي أو الجمال الطبيعي، ما تقتصروش فقط على بعض المدن، جميع المدن ديالنا مؤهلة ولا خاصنا نأهلوها باش تستجيب للحاجيات ديال السياح.

كذلك خاصنا نحثو على أسواق جديدة، ما نقاوش مقتصرين على السوق الأوربية، اليوم كينة أسواق واعدة، كين السوق الآسيوية، يعني كين الصين، كين اليابان، كين السوق الأمريكية، باش نوسعو ونوعو الأسواق ديالنا، كذلك التشجيع ديال السياحة الداخلية، خاصنا نحققو من الموسمية ديال السياحة الدولية، يعني السياحة الداخلية مهمة كذلك باش

العمومية فيما يتعلق بالمباريات، احترام هذه النسبة، لأن في دول أقل من هذه النسبة لكن المردودية جيدة جدا، وأعطي مثال تونس، بالرغم بأن النسبة عندهم 2% ومع ذلك استطاعوا أن يتغلبوا وأن يدمجوا هؤلاء الأشخاص.

الأمر الثاني في القطاع الخاص مزيان أنكم اليوم جيتو، وهذا نتكلم هنا أن القانون الإطار اللي كنا صادقنا عليه في السنة الماضية أو في 2016، أنه كان أكد على واحد المتكطف في المادة 15، أنه يتم التعاقد مع المقاولات الخاصة، وهذا التعاقد يكون ما بين الدولة والمقاولات الخاصة ضروري أنه الدولة أنكم أنتم كحكومة تعطيو إشارات، تعطيو تحفيزات لهاذ القطاع باش يمكن يوظف هؤلاء الأشخاص ويشغلهم، لأن هذه الفئة في الحقيقة أنها مهمة، إلى كانت كتعاني مع الإعاقة، وكتعاني أحيانا باش تحصل على الشهادة، بالنسبة لحاملي الشهادات، فما نخليوهاش تتعاني مع المباريات وعدم التشغيل.

وهنا كيحي الدور ديال الوكالة اللي تكلمتو عليها السيد الوزير، أنه ضروري أنها تعمل على تأهيلهم ومصاحبهم حتى فيما يتعلق بالشواهد اللي يمكن يحصلوا عليها، لأن باش تولى الشهادة تحول له الاندماج أو الإدماج في القطاع الخاص، والا فيمكن يحصل على شهادة ويضرب عليها، نقولوا احنا تارة، ولكن في النهاية يجد أنها شهادة دون جدوى.

كتمناو هاذ الإجراءات اللي عازمين تتخذوها إن شاء الله تأخذ المسار ديالها.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار،

جميع الملاحظات اللي دليتو بها وخاصة فيما يتعلق ببعض الصعوبات اللي كاينة فيما يتعلق بالمباريات، اللجنة الوزارية مستعدة باش تدرسها والحالات، حتى الحالات إلى كانت حالات احنا مستعدين باش نشوفو الإمكانيات ديال التطوير والمصاحبة ديال هؤلاء باش تكون عندهم الحقوق ديالهم اللي تقررها القانون اليوم، اليوم لأن القانون تقرر لهم واحد المجموعة ديال الحقوق.

فيما يتعلق بالجانب ديال التشغيل، كما تعلم، ماشي فقط غير لذوي الحاجيات الخاصة هو مسؤولية وطنية اليوم، ما بقائش فقط مسؤولية ديال القطاعات أو ديال الحكومة، ولكن مسؤولية ديال الجميع بما في ذلك المقاولات، بما في ذلك المجتمع كمو خاصنا نتحمو ونتعاونو، ولهذا فعلا ملي ذكرنا هاذ القضية ديال التعاون ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، فعلا دارت واحد الندوة وفيها توصيات واحنا راه غادي نتابعو هاذ التوصيات إن شاء الله حتى للجانب الآخر ديال المقولة .. فهاذ المجال.

التدابير اللي سبق للسيدة الوزيرة ربما أن بينتها، تنظيم مباريات خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة يتبارون فيما بينهم على مناصب مخصصة لهم في إطار نظام الحصص، تخصيص منصب لشخص في وضعية إعاقة في المباريات التي يبلغ عدد المناصب المتبارى عليها ما بين 5 و7 ديال المناصب، وتطبيق نسبة 7% في المناصب المذكورة سالفًا ابتداء من المنصب الثامن، ثم التخصيص على إمكانية إعادة أجرة المباراة بالنسبة للمناصب المخصصة لذوي الإعاقة التي تبقى شاغرة بالإضافة للتدابير الأخرى اللي هي تيسر للمرشحين من ذوي الإعاقة لتمكينهم من اجتياز المباريات في ظروف تمكنهم من تكافؤ الفرص.

وطبيعة الحال كين واحد اللجنة وزارية دائمة لدى رئاسة الحكومة تسهر على التتبع ديال المباريات.

الآن، فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بالوزارة اللي تسميها بالبرامج الناشطة للتشغيل، الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات تتولي تولى عناية خاصة بهاذ الفئة، وهذه بعض المعطيات اللي يمكن تقدمها لكم تم إنشاء 700 مقالة في إطار التشغيل الذاتي في إطار برنامج موجه للأشخاص في وضعية إعاقة بشراكة مع التعاون الوطني وتمويل صندوق التكافل العائلي واستفاد حوالي 50 شخص في وضعية إعاقة من برامج أخرى.

وغنقول لك بأنه احنا غادين في الاتجاه باش ندعمو هاذ التوجه وفي إطار ما نسميه بالتمييز الإيجابي لهذه الفئة حتى يتمكنوا من أن يجدوا كذلك لهم موقعا في المقاولات، لأن الدولة وحا تشغل لابد القطاع الخاص يقوم كذلك بالمسؤولية ديالو في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه المعطيات التي تتلج الصدر من جهة، لكن يبقى ذلك أننا إذا اخذنا بعين الاعتبار أنه اليوم عدد الأشخاص في وضعية إعاقة أن الرقم ديالهم كبير جدا أكثر من 2 مليون، يعني حوالي 7% ديال الأشخاص في وضعية إعاقة، أكثر من حوالي 70% منهم هم في وضعية عطالة وبطالة بالرغم من المؤهلات ديالهم، الأكثر من هذا ابغيت نركز، السيد الوزير، فيما يتعلق بالقطاع العمومي، أحيانا أنهم تشاركوا في المباريات الأشخاص في وضعية إعاقة ينجحون في المباراة الكتابية، لكن في الامتحانات الشفوية أو الاختبارات الشفهية يتم إقصاؤهم، وهذه حالات كانت معروضة، وخصوصا في القطاع ديال التربية والتكوين.

وهاذ 7% اللي تكلمت عليها، السيد الوزير، اللي هو كان قرار سابق أنه بالرغم من 7% رقم كبير، ولكن الإجراءات اللي تم اتخاذها ومصاحبة هذا القرار كانت ضعيفة، خصوصا فيما يتعلق بالمباريات، كتمناو أن اليوم تولى عندنا آلية لمراقبة مدى احترام القطاع العمومي، خصوصا والمؤسسات

تتوضعو أمامكم الاستعداد ديالنا باش نواكبكم فهاذ المخطط إذا كنتو مستعدين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال اللي جا في الوقت ديالو. ابغيت نقول لكم بأنه الوزارة لن تقف مكتوفة الأيدي فيما يتعلق بموضوع الصحة والسلامة على الرغم من التوقف ديال النشاط ديال المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية، اشتغلت الوزارة ومن خلال جهاز التفتيش على استهداف موضوع الصحة والسلامة داخل المقاولات وعملت على الإخبار والتحسيس والتعاون بتنظيم حملات في الموضوع مثل حملة الأخطار المهنية في قطاع البناء التي نظمت سنة 2017، كما عملت على تفعيل مجلس طب الشغل والوقاية من الأخطاء المهنية اللي أتنا طرف فيه، فضلا عن إعطاء دينامية الصحة والسلامة بالمقاولات وإنجاز صورة بيانية للصحة والسلامة، التي كما تعلمون هي مقدمة لإرساء السياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية.

فيما يتعلق الآن بالمعهد الوطني لظروف الحياة المهنية تتعرفوا السيد المستشار بأن آخر مجلس إداري انعقد يوم الخميس 21 يناير 2016، وأصدر قرارا يتم بموجبه نقل رئاسة المجلس الإداري لهاذ المعهد لوزارة الشغل والإدماج المهني، بناء على ذلك نحن واعون باستعجالية إعادة استئناف نشاط هاذ المعهد، وسنعد مجلسه الإداري قريبا، وكما قلت من أجل إعطاء الدينامية التي تشيرون إليها غادي نوضعه مع المجلس الإداري مخطط ديال العمل باش نفعولها ونوضعو الطريقة ديال التدبير ديالو وديال تنظيم الداخلي ديالو والطرق ديال التنمية ديالو مع التركيز على أهمية يعني التعميق ديال التشاور مع الشركاء الاجتماعيين ومع مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية، واحنا منفتحين واحنا غادي نعاودو ننظرو في النظام ديالو وفي الإطار القانوني ديالو، لماذا لا؟ وإذا تبين أنه الشركاء ديال المقاولات ديال الإخوان ديال المقاولات ضروري، فإننا سنعمل لأن المهم ديالنا هو أن هاذ المعهد يدير العمل ديالو وباش إن شاء الله نحققو الهدف..

بطبيعة الحال، مسألة نتتكلم على الشركاء الاجتماعيين كاملين ما يمكنش نحضرو المقاولين بلا ما نحضرو النقابات، لأن هاذ الشي مهم، لأنه يتعلق بإشكالية خطيرة، نقول لك أنا أحيانا كنعس وتنخاف لا تتوقع شي كارثة الله يستر، في شي، صحية ولا تتعلق بالسلامة، راه ماشي غير عبثا تخلق هاذ المعهد، من بعد الحديث المأسوف عليه الذي أشرتم إليه، ولهذا نحن مسؤولين كاملين باش نعاودو الحياة لهاذ المعهد وباش يشتغل وتأكدوا بأنه قريبا قريبا إن شاء الله سيرى النور.

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى السؤال الثاني وموضوعه، عمل ومآل المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل.

المستشار السيد العربي العرائشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زملائي السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الموضوع يتعلق بسؤال حول عمل ومآل المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية (INCVT¹)، كيف تعلمون، السيد الوزير، وتنويرا للرأي العام فإن هذا المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية اللي تم الإحداث ديالو في تاريخ 8 نوفمبر 2010 بهدف إنعاش الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخاطر المهنية، وقد كان نتيجة لتوصيات اللجنة الوزارية المشتركة آنذاك للوقاية من الأخطار وسلامة الوحدات الصناعية والخدمات والتي أحدثت بتعليمات ملكية سامية بعد حادث حريق أحد المعامل في الدار البيضاء، وبالنظر للأهداف المتعددة والواردة في قرار إحداثه، والتي تم توقيعها من طرفي وزيري التجارة والصناعة والمالية آنذاك، ولتحقيق هذه الأهداف والتي تكتسي أهمية قصوى كبيرة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، ولتحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن تتم دون مشاركة وشركات الفاعلين والفرقاء الاقتصاديين لتفعيل الدور الهام لهذا المعهد.

وبهذه المناسبة، السيد الوزير، أسألكم لماذا تم تغييب الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين بشكل مباشر لإشكالية الصحة والسلامة والوقاية من الأخطار المهنية في مجلس إدارة المعهد، والذي يتكون فقط من ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، لأن كنعرفوا، السيد الوزير، بأنه مؤسسات أخرى تعرف شراكة بين القطاع العام وكذلك الشركاء والفرقاء الاقتصاديين الاجتماعيين كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذلك المكتب الوطني للتكوين المهني ومؤسسات أخرى اللي كنعرف شراكة واللي تنعطي واحد النتيجة أفضل وتتكون عندها حكمة فاضلة.

إذن السؤال الثاني، السيد الوزير، هو يتعلق بالحصيلة، لأن كان واحد العقد كان تدار بين باش يكون عندي واحد البرنامج بين سنة 2011 و2014 وتنجهلو النتيجة ديالو والحصيلة ديالو إلى الآن كنعطلب منكم، السيد الوزير، باش تعطوننا الحصيلة نتاع هاذ البرنامج اللي تم العقد بين 2011 و2014.

السؤال الثالث وهو يتعلق بمخطط عمل هاذ المعهد السنة المقبلة واش كين شي مخطط آخر، واش كين بقينا غاديين غير على ذاك المخطط القديم، واحنا كقطاع خاص كذلك كفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، احنا

¹ Institut National des Conditions de Vie au Travail.

عدد المقاولات التي تم إنشائها 550 مقالة، منها الهدف المحدد الذي هو مقال 1500 بنسبة 37%.

أما بالنسبة لنظام المقاول الذاتي الذي هو واحد البرنامج مهم كذلك، يعني تم إخراجها في عهد الحكومة السابقة فقد بلغ عدد التسجيل في هذا النظام إلى غاية نونبر من هاذ السنة 65000 طلب، بطبيعة الحال هاذ النظام موجه إلى ساكنة تقدر بحوالي مليون ونصف إضافة إلى مليون و100 ألف من الطلبة، ثلثهم بالتعليم العالي والتكوين المهني، إضافة إلى 50000 من المتعلمين.

فإذن كنعرفوا بأن اليوم القضية ديال التشغيل والتشغيل ديال الشباب هي في قلب الاهتمام الحكومي وكين مجموعة ديال الأدوات وكين مجموعة ديال السياسات، بما في ذلك إستراتيجيات قطاعية، شفتو غير البارح الانتفاقيات التي تم التوقيع عليها والتشغيل حاضر فيها، واليوم السؤال الذي كين مطروح فالحكومة، أي برنامج أي تدبير قطاعي، لا بد أن نسأله عن مضمونه من التشغيل، وخاصة التشغيل ديال الشباب.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لك السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة إخواني، أخواني،

السيد الوزير، كل ما جتتم به يصطدم مع نسبة النمو، نسبة النمو المتدنية جدا، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن فرص ديال إحداث فرص الشغل.

ثانيا، السيد الوزير، ما يؤطر السؤال الذي نحن بصدده وهو الخطاب الملكي السامي الذي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية الذي شخص تشخيص واقعي لوضعية الشباب، مما جاء في الخطاب الملكي السامي: أن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين، وخاصة الشباب الذي يمثل أكثر من ثلث السكان المغرب، والذي يخصه جلالته بكل عناية واهتمام.

وقد أكد جلالته أن وضعية الشباب غير مرضية ويعانون من الإقصاء والبطالة وعدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية.

السيد الوزير،

نريد إجراءات عملية تعبر عن استجابة الحكومة وتفاعلها مع مضامين هذا الخطاب الملكي السامي، كما نريد من الحكومة أيضا إجراءات تطمئن هاته الفئة من المجتمع خاصة الشباب في العالم القروي.

نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة مع كامل الأسف أنه منذ حكومة التناوب إلى الحكومة الحالية جميع البرامج الحكومية التي تستهدف إدماج

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه سبل تحقيق اندماج الشباب المهني والاجتماعي من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل أختي.

المستشارة السيدة نجة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

سبق أن أكد صاحب الجلالة في خطابه السامي بتاريخ 20 غشت 2012 على ضرورة تحقيق اندماج أفضل للشباب على الصعيدين الاجتماعي والمهني، خاصة عبر ولوج تفضيلي للشغل والاستفادة من مختلف هيكل القرب والفضاءات الترفيهية.

انطلاقا من ذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عما ستقومون به لتحقيق اندماج الشباب على الصعيدين الاجتماعي والمهني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا على طرح هذا السؤال.

ماشي ما سنقوم به، نحن بدأنا في القيام وبدأنا في تنفيذ عدد من البرامج الموجهة للشباب، وبغيت غير نشير فيما يتعلق بالموضوع ديال التشغيل، لأن ملي تنتكلمو على التشغيل راه التشغيل ديال الشباب ماشي ديال الشيوخ، الشيوخ راهم غادي يمسيو لأسميتو..

فبالنظير كما كنعرفي غادي نمشيو للتقاعد، كنعرفي أن البرنامج الحكومي ولا التعاقد علاش لا، (pourquoi pas) يعني البرنامج الحكومي وضع القضية ديال التشغيل من بين الأولويات ديالو، أحدثت لجنة وزارية فهاذ الغرض اعتمدت مخططا وطنيا، احنا الآن بصدد البرنامج التنزيلي ديالو، ولكن ما انتظرناش البرنامج التنزيلي، لأن خدامين في واحد المجموعة، لأن كين واحد البرامج اللي هي كانت خدمة.

الميزانية العامة كما تعلمون اليوم أحدثت ما مجموعه 42718 منصب شغل ما بين 2017 وميزانية 2018، بالإضافة إلى إحداث 55000 شغل بالتعاقد خلال سنتين 2018 و2019.

بالنسبة للإجراء، الإنجازات المحققة في برامج إنعاش التشغيل إلى نهاية شتنبر 2017، برنامج إدماج 64328 بنسبة 83% من الهدف المحدد، تحسين ظروف تشغيل للباحثين عن الشغل في إطار برنامج تأهيل 1187 بنسبة 60% من الهدف المحدد أي 3000.

مواكبة حاملي المشاريع في إطار برنامج التشغيل الذاتي، 1307 من أصل 2000 المحددة كهدف أي نسبة 85%.

ستصرح لأنها غادي يخرجوا مجالاتهم، لأن التعاضدية ما توصلتشي بواحد الثلث المؤدى (le tiers payent) اللي تيعطيه (CNOPS) للتعاضدية، وما تعرفشاي اعلاش الوزراء أو الحكومة عفوا ساكنة على هاذ الشئ، فسؤالنا هو أشنو دارت وزارة التشغيل والسيد الوزير بهاذ الشأن؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم،

أنت رجل ديال القانون وما تبغيش الحكومة ولا الوزارات تشتغل خارج القانون أو تتعامل مع شي حالة اللي هي خارج القانون، وباش نكونوا واضحين الوزارة كنادي يعني هاذ الثلث الذي نتحدث عنه بالنسبة للمراكز اللي هي في وضعية قانونية، فخصوص المركز أمل للمعاقين الوارد في سؤالكم، أود أن اذكر بأن التعاضدية تتوفر على مؤسستين تقدمان خدمات اجتماعية تحملان نفس الاسم، الأولى توجد بالرباط تحت ترخيص قانوني سنة 2011 وتتعامل معها الصندوق في إطار الثلث المؤدى.

بالنسبة للثانية التي توجد بأكادير، لا تتوفر على أي ترخيص قانوني ولا على شهادة التسليم النهائي للأشغال بالرغم من أن المركز فتح أبوابه منذ سنة 2010، ولا على الرمز التعريفي الوطني الذي تتسلمه الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، ويسمح للصندوق بالتعامل مع منتجي العلاجات في إطار الثلث المؤدى.

نحن نشغل في إطار دولة الحق والقانون وأتم كذلك، ولا أحد ينبغي أن يشغل فوق القانون، وسنعمل على تفعيل القانون.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة، للتعقيب لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الوزير،

احنا بالنسبة لنا كلنا نسهر جميعا على تطبيق القانون، أنا اللي تنشوف منذ مدة ولازال الأمور ديال التعاضدية مع السيد مدير الصندوق الوطني للضمان الاحتياطي (CNOPS)، بحيث ما يتأديش.

هاذ التعاضدية جينا لقينا عندها عجز عاين 2 مليار، اليوم عندها فائض ديال 9 المليار، المدير أو الرئيس ديال التعاضدية عندو واحد الإقبال كبير في إفريقيا، راه منتخب وهاذ المدير ديال الصندوق الوطني للضمان الاحتياطي معين، فالقانون راه مطبق.

وجاوتونا، السيد الوزير، على المراكز ديال الإعاقه، آجاوبني على أن الناس كيتعذبوا لا القن أعطاه للتعاضدية، لا الفلوس 9 المليار مازال عندو اللي خاص يستفد منها المنخرط البئيس الضعيف الهش، احنايا تنبهكم السيد الوزير، أنا ما عندي إلا المنخرط.

الشباب في الحياة الاجتماعية والمهنية أبانت عن محدوديتها وفشلها في تحقيق أهدافها، نذكر منها المجلس الوطني للشباب والمستقبل، ونذكر أيضا محدودية دور الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات (ANAPEC²)، خاصة في مجال الوساطة في التشغيل بسبب طبيعة العقود المبرمة مع المستفيدين، لنصل إلى سياسة التشغيل الناتي والتي تضم برامج "مقاولاتي" و"إدماج" و"تأهيل"، وكل هذه البرامج ورطت مجموعة من الشباب، فهناك أكثر من 800 شاب موضوع مذكرة بحث.

من جهة أخرى تعلمون، السيد الوزير، ونعلم جميعا أن الحكومة السابقة أعدت إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب 2015-2030 فما هو مصيرها؟ لا ندري، مع العلم أنها كلفت ميزانية مهمة خصوصا، ونحن نسمع اليوم من حكومتكم إعادة فتح النقاش من جديد حول برنامج جديد يستهدف الشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في ما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بالنسبة للإستراتيجية ديال الشباب سنفعلها، لأن درنا آليات ديال التفعيل ديالها، واحنا كنشغلوا احنا كوزارة التشغيل مع الوزارة باش ندفعو بهاذ الجانب وبالتنفيذ ديال التوصية ديال جلالة الملك.

الجديد فالبرامج اليوم هو المقاربة، مقاربة مختلفة عن كافة المقاربات اللي كانت قديمة، لأن المقاربة ولات مقاربة أفقية، جميع القطاعات تشتغل اليوم وعشرات من اللقاءات اللي كندار اليوم في إطار اللجنة الموضوعاتية باش نجيبو مقترحات عملية لإدماج الشباب.

القضية الأخيرة والأساسية اليوم في إطار هاذ النموذج التنموي كين البعد الجهوي ديال التشغيل.

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى آخر سؤال في هذا القطاع وموضوعه مصير حوالي 300 مستخدم تابع للتعاضدية العامة للتوظيف العمومية من الفريق الاستقلالي، تفضل لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة هاذ السؤال هذا هو تنبيه من الفريق الاستقلالي للحكومة بواحد الكارثة لا قدر الله، لأن التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية عازمة ومضطرة إلى تسريح أكثر من 300 طبيب وطبيب الأسنان والمساعدين ومقومي النظر وصانعي النظارات ومراكز الأمل للمعاقين، كلها

² Agence Nationale de Promotion des Emplois et des Compétences.

ما هي الإجراءات، السيد الوزير، التي ستخضعونها لضمان الحقوق المهنية والاجتماعية لوكالات التنمية الثلاث بالأقاليم الشمالية والشرقية والجنوبية؟ وبالتالي في نفس الوقت ما مصير أو تتساءل عن القانون، مصيره واش اللي خديتو فهاذا الاتجاه؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا السؤال موجه للسيد رئيس الحكومة، وأنا باني على الجواب. فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به الوكالات كانت خطوة مهمة، أن حتى الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والترايبية لعدد من جهات شمال وجنوب وشرق المملكة.

قامت بعمل مهم في المراحل التي مرت بها، خاصة في المرحلة الأولى عندما كانت في الرباط بالتنسيق مع السلطات المحلية والإدارات الغير المركزية، وأيضا مع فعاليات المجتمع المدني.

اليوم فيما يتعلق أولا بالوضعية ديال المستخدمين، الحكومة عندما اتخذت القرار ديال نقل الوكالات إلى العواصم أو في المركز ديال الجهات المعنية، أولا تقديم تعويضات لتسهيل العملية ديال انتقال المستخدمين إلى مقرات عملهم بمدن طنجة والعيون ووجدة، وهذا كان عندو تأثير راه نعطي مثال، مثلا: جهة الشمال كانت منحة عن التنقل تراوحت ما بين 70 ألف درهم و140 ألف درهم بحسب الجواب اللي جانا من عند الوكالة ديال الإغناش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال.

أيضا تمت المواكبة ديال الأوضاع الاجتماعية والمالية، بحيث تم منح وقت زمني مقدر لترتيب الأوضاع الأسرية والعائلية، أيضا تمت المبادرة إلى التسوية ديال الوضعية الإدارية بالنسبة لعدد من المستخدمين الذين تعذر عليهم الانتقال، وتمت الاستجابة لجميع الطلبات، سواء تلك المتعلقة بالإلحاق أو طلبات العطلة بدون أجر أو طلبات الاستيداع المستوفية للشروط القانونية، في حين استفاد البعض من المغادرة الطوعية والتقاعد النسبي، كما تم منح الاستقالة لبعض المتعاقدين، الباقي التحقوا بمقرات عملهم ويواصلونه.

السيدات اللواتي لم تسعفنهن الظروف العائلية الالتحاق بمقر العمل الجديد استفدن من تعويضات مغادرة العمل، وحدد ذلك بقرار موقع بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية.

هنالك تعاون وتشاور وتكامل في العمل مع مختلف الفرقاء طيلة هذيك المرحلة وإلى غاية اليوم لدعم عمل الوكالات.

فيما يخص الشق الثاني من السؤال ليس هنالك أي قرار نهائي متخذ في الوقت الراهن في الموضوع المرتبط بمصير هذه الوكالات، هذه القضية

وثانيا، السيد الرئيس، راه تنظن أن إفريقيا كلها تتهافت به، وراه تيسجل واحد القوة ضاربة، واحنا مستعدين فنتحو حوار فهاذا المجال لأولا إرجاع الحق لذويه، نحن هنا لا ندافع عن أي حد بقدر ما أننا نسهر على تطبيق القانون، وعلاش تنعطيو ل (CNSS)، تنعطيو لهم الترخيص والتعاضدية ما تنعطيوهاش؟

هذا سؤال مطروح الرجاء الالتفاف حوله وإنصاف المنخرطين ديال التعاضدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

نحن لا نتخذ مواقف من الأشخاص ولكننا نتعامل مع القانون، كيفما كان هاذ الشخص معروف في إفريقيا ولا عندو إقبال ماشي، هذا هو المشكل ديالنا، الله يعاونوا، اللي بغا يكون معروف، ماشي هذا هو المشكل.

المشكل أتني القانون يلزمني أن أتعامل، كنتكلم على (CNSS) كيسويو الوضعية ديالهم، إذا بدأت هاذ التعاضدية كنسوي الوضعية ديالهم سيتم التعامل بالمثل، لا يجوز، صحيح، هاذ الوضعية ديال المستخدمين مؤلمة واحنا غادي نشوفها وتذكروا فيها، ولكن ما يمكنش غادي نسويو الوضعية ديالهم على واحد الحاجة اللي هي غير قانونية.

القضية الأخرى، خاص تعرف، السيد المستشار، التعاضدية المذكورة رفعت اليوم دعوى على الصندوق، وبالتالي خاصنا نحترم السلطة ديال القضاء، ونهار يحكم القضاء ضد الصندوق، فإننا سنعمل على تطبيقه في أي كان الحكم الذي صدر، فلهذا أنت وأنا خاصنا نحترم كذلك السلطة ديال القضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

قبل أن تنتقل إلى القطاع الآخر، بغيت نخبر المجلس أنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة وفد من الخبراء عن المعهد الإفريقي لبناء السلم وتحويل النزاعات، واسمحو لي باسمكم جميعا أن نرحب بهم في بلادهم الثاني المغرب، متمنيا لهم مقاما طيبا.

إذن غادي تنتقلو إلى قطاع العلاقات مع البرلمان بسؤالين، السؤال الأول وموضوعه مصير أطر ومستخدمي وكالات التنمية (شمال - جنوب - شرق) من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة لكم.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

للحكومة لرفع الحيف الذي طال أطر ومستخدمي وكالات التنمية، وذلك بفتح المجال أمام إعادة انتشارهم الإرادي بين كل الوكالات الجهوية الجديدة المرعع إحداثها، والاستفادة من التجارب والخبرات التي راكموها في مجال التنمية الجهوية.

كما من شأن هذا الإجراء أن يضع حدا لتشتيت أسرهه والمعاانة النفسية التي أنهكتهم لأزيد من 3 سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، باقي لك 9 الثواني واش تريد الرد؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أنا سأحرص على إبلاغ القضايا التي أترتم وخاصة على مستوى الحلول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وغادي ننتقلو إلى السؤال الثاني وموضوعه جائزة المجمع المدني من الفريق الاستقلالي، تفضل أحدكم طرح السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زميلاتي زملائي،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة والمكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني، لقد أحدثتم جائزة تسمى جائزة المجمع المدني، وقد أحدثت بموجب مرسوم صدر في 4 مارس 2016 تقديرا للإسهامات النوعية والمبادرات الإبداعية لمجمعات المجمع المدني والمنظمات الغير حكومية، وكذا الشخصيات المدنية التي قدمت خدمات متميزة للمجمع، إلا أنه للأسف، السيد الوزير، أصبحت هذه الجائزة بدون طعم وتقلصت جاليتها وحتى معناها حين جانبها وصاحبها ثثرة إعلامية تم وتقول بأنها مقرصنة، وهي كانت في الأصل من شاب وفاعل جمعي، ولكن قرصنت ولم يؤخذ بعين الاعتبار الجهود والابتكار الذي قام به صاحب المشروع.

إذن الآن أصبح يلاقي دعما ممتدا في المجمع المدني وفي الإعلام، وأصبح يحمل قضية وبل تحولت القضية إلى قضية رأي عام، ونحن نخجل أن نسمع جائزة ومقرصنة، لأننا كنا نود أن ترجع الأمور إلى نصابها.

لهذا، السيد الوزير، أسألكم عن الفريق الاستقلالي، ما مدى صحة هذه المعطيات؟ وما هي الخلاصات لجنة التحقيق التي أحدثتموها؟ وما هي الإجراءات التي ستخذها الوزارة، إذا ما ثبتت صحة أقوال الطرف الآخر؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

الأولى.

الثانية أن الوكالات ملزمة بمواصلة عملها في الوقت الراهن، هنالك سيناريوهات كانت موضوع دراسة من أجل تغييرات في المدى المتوسط ولكن هاذ الشيء مازال حتى شي قرار نهائي متخذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

السيد الوزير،

تحدثتم عن تخصيص التعويض إلا أن هذالك التعويض بالنسبة لهذالك 400 مستخدم ومستخدمة حين نقلت الوكالة من الرباط إلى طنجة والعيون ووجدة، تبقى هي إجراءات جد خجولة جدا، ولم تكفي حتى لتغطية مصاريف نقل أمتعتهم للاتحاق بمقرات العمل المنقلين إليها.

السيد الوزير،

كما أن هذه التنقلات نجمت عنها عدة آثار سلبية على أوضاعهم الاجتماعية والمادية والمهنية، فهذه الفئة وجدت نفسها ملزمة بأداء أقطار قروض سكن، وفي نفس الوقت تأدية واجبات الكراء في المدن المنقلين إليها.

تحدثتم عن المجموعة التي بقيت أو التي استطاعت استئناف العمل أو استمرار العمل هنا فهي بالنسبة لنا فئة اللي هي كانت جد محظوظة مقارنة مع الآخرين اللي كانوا مضطرين في غالبية الأحيان إما لتقديم الاستقالة تحت الضغوط أو للمغادرة بصفة نهائية.

كما أن كثير منهم لم يستطع الالتحاق بالزوج نظرا لاشتغالهم بالقطاع الخاص أو بمؤسسات عمومية لا توجد بها مصالح خارجية.

ولهذه الأسباب اعتبرنا في الاتحاد المغربي للشغل أن القرار كان متسرا وغير اجتماعي، وطلبنا وقتها بوضع مخطط اجتماعي متفاوض بشأنه لحل المشاكل الاجتماعية الكارثية والتأكد على إعادة انتشار إرادي لمن لا يستطيعون الانتقال من الرباط إلى مؤسسات عمومية مشابهة، ومراجعة عقود العمل وترسيم المتعاقدين، وللأسف كلها أمور قوبلت بالرفض من ممثلي رئاسة الحكومة خلال جلسات الحوار مع النقابة الوطنية لمستخدمي وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الوزير،

هنالك الحديث عن إغلاق وكالات التنمية الجهوية الثلاث بدعوى عدم جدواها والتلويح بإنهاء الإلحاق العاملين لديها والاحتفاظ فقط بالمستخدمين النظاميين دون أن تكلف الحكومة نفسها بإطلاع ممثلي المستخدمين.

السيد الوزير،

لذلك، نعتبر أن إحداث الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع يشكل فرصة

كبير والحمد لله هذا إنجاز لن يشوش عليه، وهو أعلن أنه سيلجأ للقضاء،
نرحب باللجوء إلى القضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة المستشارة للرد.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير.

على ما يبدو أنك تضبط الملف ضبطا خاصا، ولكن اللي ما ضبتوهش
هو حاجة أخرى.

أولا، هاذ الموضوع، أولا الفريق الاستقلالي أبي إلا أن يطرح هذا
السؤال لنوع الأسئلة، لأن نرفع صوت الشعب وحتى لا نترك الهامش
ديال التحليلات وديال الثثرة الإعلامية مجاني، لأن هذا وجه الحكومة
ووجه وزارات وقطاعات حكومية ومجتمع مدني، إلى غير ذلك.

السيد الوزير،

هذا شاب وفاعل جمعي كان يجب وأحرى بكم أن تحتضنوه، فإن كان
مخطئ يجب أن تقوموه وإن كان صائبا كان يجب أن تنصفوه، لا أن تتركوه
في دواليب هنا وهناك، هذا هو المهم، الجانب النفسي أهم، السيد الوزير،
من الجانب المعنوي.

ثم هاذ السيد راسل مدير الطفولة والشباب بوتائق في هاذ القضية
ديال هاذ الشي في 27 ماي 2010، وعبر السيد المدير العام بإعجاب بهذا
التصور ووعده أن يتصل به ولم يتصل بعد.

ثم كذلك قرصنت الجائزة وتغير اسمها وأصبحت الجائزة الكبرى
للشباب، "احنا وانا والمستقبل يجمعنا" هذا هو اللي خرجوا لها شعار،
وفي 8 أكتوبر 2011 قبل هاذ الشي اللي عندك انت، ما كهنشوش على
هاذ الشي الثاني، كاين خلط، كاين شي حاجة ديال الشباب والرياضة
وكاين شي حاجة ديال المجتمع المدني، ملي انتقل عندك ذيك الشي كحزوا
لك انت ذاك الشي، القرصنة على مستوى وزارة الشباب، اسمح لي الله
يخليك.

يجب أن ننور الرأي العام، ماشي نبقاو نطرحو أنصاف الأسئلة
وأنصاف الأجوبة، إذن السيد الوزير راسل السيد الوزير منصف بلخياط.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الله يرضي عليك ما تقطعش عليك، كاين توازن، زدت لك
48 ثانية.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

ما زدتينيش، هاذ الشي اهضرتي فيه انت.

إذن حتى هو ما يهضرش، حتى هو استهلك الوقت ديالو، صافي ما كاينش
فيها إلا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان
والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:
أشكر على طرح السؤال.

نحن تلقينا مراسلة يوم 6 شتنبر 2017، وبعد ذلك دعوت إلى القيام
ببحث وتحقيق في مضمون المراسلة، خاصة أن ما يدعيه من وقائع يعود إلى
26 ماي 2010، النتيجة كانت هي أن هذه الادعاءات باطلة وغير
صحيحة، لا تتوفر على سند قانوني، وذلك لاعتبارات التالية:

أولا، البحث في سجلات مكتب الضبط كشف أنه منذ إحداث هذه
الوزارة في 3 يناير 2012 لم تتم مراسلتها بهذه الفكرة، وهو نفسه يقول لم
أراسل وزارة المجتمع المدني ورغم إحداث وزارة المجتمع المدني راسل وزارة
الشباب في 3 أبريل 2012، بالتالي لم نجد أية مراسلة.

ثانيا، فكرة الجائزة صادرة على الحوار الوطني للمجتمع المدني، شاركت
فيه أزيد من 10000 جمعية، توصية 130 تتقول إقرار جائزة سنوية
للمجموعات والمنظمات الغير حكومية هذا صدر ف 15 ماي 2014، وهذا
الشاب لم يتحدث، كانت لدي رغبة في إنصافه ولهذا قمت بالبحث، لكن
الجائزة تعود ملكيتها لآلاف الجمعيات التي أوصت بها في هذا الحوار.

ثم بعد ذلك صدر دينامية الرباط دعت إلى الاعتراف بإسهامات
العمل الجمعي ونحن تفاعلنا مع دينامية الرباط التي هي حوار موازي، اللي
اقترحته وطرحته فكرة 15 نونبر، والترمنا بتلك الفكرة، أيضا في إطار
تنفيذ التوصيات، بمعنى احنا كوزارة ننفذ توصيات الحوار الوطني، الملكية
تعود للجنة مستقلة، ليست لنا.

رابعا، ما اقترحه بحسب الوثائق التي راسلنا بها لا علاقة لها بجائزة
المجتمع المدني هو تحدث عن جائزة العمل الجمعي، وفيها صنفين الرواد
والشباب.

أما نحن تحدثنا عن جائزة والعمل الجمعي ونحن المجتمع المدني في
المضمون كاين اختلاف جذري، هو تتحدث على الرواد والشباب، احنا
كنتحدثو على جمعيات وعلى الشخصيات المدنية، والأهم هو فاش حلناه
على البحث والتحقيق قالوا اختلاف كبير في المضمون والملكية الفكرية
تتبنى على الاسم وكتبني على المضمون، فكاين فرق.

بالتالي بالنسبة إلينا دابا المجلس الوطني لحقوق الإنسان طلب إحداث
جائزة للعمل الجمعي بنفس الاسم، حتى هو نقولو له قرصنت، لأن الملكية
الفكرية لها قواعد وقوانين، ورغم ذلك بغيت نلقى شي طريقة للإنصاف وما
تيسرش، لأن هذا شاب.

بل بالنسبة إلى كنت ملزم بالدفاع عن المال العام ما يمكنش نمحو
بدون سند قانوني، وهو يطلب التسوية، كنت ملزم بالدفاع على مصداقية
الوزارة والرد على حملات اللي كما قلت ثثرة إعلامية، الواقع الجائزة شكلت
إنجاز، تدارت نهار 15 نونبر، الحركة الجمعوية توحدت، دينامية الرباط
والحوار الوطني اجتمعوا في نفس اليوم، المئات ديال الجمعيات وكان حدث

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، قامت بعثة مشكلة من ممثلي القطاع العام والخاص بزيارات وجولات تفقدية لإثيوبيا، رواندا، تنزانيا، مدغشقر، زامبيا، السنغال، غينيا كوناكري، الكوت ديفوار، الغابون وغانا، وأيضا كانت لقاءات مع المسؤولين، مع الوزراء، مع الفاعلين، الشركاء وعقدت اجتماعات موسعة لاستعراض وتدقيق وضعية كل مشروع على حدة. ثم الوقوف ميدانيا على مستوى التقدم فيما يتعلق بالمعوقات، تحديدها من أجل تجاوزها بالنسبة للبعض الآخر من المشاريع، هذه المقاربة لقيت استحسان الشركاء، وأبانت عن مدى التزام المغرب ومصداقيته اتجاه شركائه الأفارقة على غرار التزامه مع الشركاء التقليديين كما تم رصد الصدى الطيب والإيجابي لتلك المشاريع لدى الساكنة المحلية والشركاء. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس،

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

احنا أسباب طرح هذا السؤال هو حرصنا داخل الفريق لمتابعة هذه الأوراش، حرصنا كذلك لحماية هذه المكتسبات وتعزيزها، خصوصا وأن خصومنا حاضرون بقوة لنسف كل مبادراتنا بكل الوسائل. هذا الاعتراف وهذا الحوار وهذا الاكساح الدبلوماسي هو الذي كسر المحاور المعادية للمملكة في هذه القارة، لذلك علينا أن تثبت للعالم أن توجهنا نحو هذه القارة هو نابع من إرادة سياسية قوية لإنجاح حوار جنوب - جنوب، هو لتفمية هذه القارة ومساعدة دولها على تجاوز المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها.

السياسة المغربية لإفريقيا، السيد الوزير، أصبحت تثير اهتماما إعلاميا وسياسيا متزايدا، فقد صار للمملكة رصيد من المصداقية في غرب ووسط إفريقيا وفي كل القارة، فهي أول مستثمر فيه ولها حضور قوي على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي والديني، والمغرب اختار التوجه نحو عمقه الإفريقي للمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لكل الأفارقة.

وأن هذا التوجه تكلل بتعزيز المغرب لشراكات اقتصادية وعودته لحضن الاتحاد الإفريقي، والموافقة المبدئية على انضمامه للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

إن الرؤية المغربية لإفريقيا تقوم على إرساء البعد التضامني بين البلدان، وأن توجه المغرب نحو إفريقيا ليس خيارا ظرفيا ولا مرحليا، فمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل دقيق ودائم سيساهم حتما في تكريس الثقة بيننا وبين البلدان المعنية، ويؤي بلدنا موقع أكثر تميزا كشريك نشيط ذو مصداقية لا

السيد رئيس الجلسة:

وغادي ننتقلو لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون في سؤال واحد، موضوعه مواكبة وتنفيذ المشاريع الملكية في إفريقيا.

وسيتولى الإجابة عن هذا السؤال بالنيابة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، كما أخبرنا السيد الأمين في بداية الجلسة، الكلمة للسيد المستشار من فريق التجمع الوطني للأحرار أو السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سؤالي هو ما مدى تقدم المشاريع الملكية بإفريقيا، وما هي الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ وتسريع هذه المشاريع وهذه الاتفاقيات في إفريقيا؟ شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، كانت لنا رغبة في الإنصاف، ولكن للأسف هو لجأ إلى القضاء. قلت في إطار السياسة الإفريقية الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أطلقت دينامية قوية على مستوى علاقات المملكة مع الدول الإفريقية، تجل ذلك من خلال التوقيع على قرابة 450 اتفاقية مع 15 دولة منذ سنة 2014، مما منح المغرب حضور سياسي واقتصادي قوي على مستوى القارة ودعم دوره كقوة إقليمية وازنة ومؤثرة، تحظى بتقدير القادة والشعوب الإفريقية.

الرهان حاليا هو الحفاظ على هذه المصداقية وتقويتها عبر الحرص على الوفاء بالالتزامات اتجاه الشركاء، من هنا جاءت التوجيهات الملكية الواضحة بضرورة تأمين متابعة مستمرة ومنظمة للمشاريع الكبرى والتنوية التي أطلقها جلالتنا في العديد من الدول الإفريقية، وكذا الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها ومواكبة جميع مراحل تنفيذها إلى حين استكمال إنجازها.

في هذا الإطار، وأمام تعدد التزامات المملكة مع شركائها الأفارقة واتساع مداها وتنوع الفاعلين المعنيين بها، عملت الوزارة على إرساء منظومة توجيهية لتأمين تتبع تنفيذ الجيد لهذه الالتزامات ووضعها تحت مراقبة شاملة ومتواصلة للوفاء بها وبلوغ الأهداف المتوخاة منها، كيف ذلك؟

أولا، على المستوى الاستراتيجي هنالك لجنة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تتكون من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

أيضا على مستوى توجيهي عبر لجنة ثنائية من الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ثم مستوى ميداني عبر مجموعة عمل ولجان متابعة البلدان الشريكة وأيضا المتابعة التي يقوم بها الاتحاد العام.

مفيد عنه في التعاون بين البلدان الإفريقية وفاعل تحدوه إرادة قوية، إدارة تقوية التضامن والتعاون الذي يكتسي طابعا متعدد الأبعاد. إذن علينا جميعا كبرلمانيين وحكومة العمل على إنجاح هذا المجهود وتنزيل مضامين هذه الاتفاقية على أرض الواقع وبسرعة، وذلك في إطار التوجه الملكي الرامي إلى تعزيز التعاون جنوب- جنوب. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير.

شكرا للأخوات والإخوان المستشارين على مساهمتهم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة، شكرا للجميع.